الجلسة الخامسة والعشرون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 5 ربيع الأول 1422(2001/05/29)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وثلاث دقائق ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أفتتح الجلسة عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا هاته لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة إلى السيد الأمين لإطلاع المجلس على ماستجد وماجد من مراسلات، لكم الكلمة السيد الأمين.

السيد علي لطفي أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس .

توصل مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية من 22 ماي إلى 29 منه سنة 2001، عدد الأسئلة الشفهية 41 سؤال ،عدد الأسئلة الكتابية 24 سؤال وعدد الأسئلة التي تم تحويلها 7 أسئلة ،كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي حول سحب مقترح قانون يتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الإتجار فيها ،كان الفريق قد تقدم به في 1999/06/04، كذلك توصل مكتب المجلس بطلبين لإحاطة المجلس علما بقضايا طارئة الأول من الفريق الكنفدرالي والثاني من فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين،

هناك طلب الإحاطة كذلك إضافي تقدمت به فرق المعارضة وأظن السيد رئيس المجلس قد توافق مع رؤساء فرق المعارضة حول هذا الطلب المتعلق بإحاطة المجلس علما بالإشكاليات المتعلقة فيما يخص دراسة مقترحات القوانين الموضوعة رهن إشارة المجلس، فأظن أن ندوة الرؤساء في الأسبوع الفارط والمكتب البارحة قد تطرق إلى هذا الموضوع، وهذا الموضوع سيخصص له جلسة تعقد في إطار ندوة الرؤساء يحضرها السادة رؤساء الفرق وكذلك السادة رؤساء، اللجن وأعضاء المكتب بطبيعة الحال والحكومة لتدارس هذا الموضوع، شكرا.

إذن أعطي.. وأظن هذا هو طلب الإحاطة ديالكم أنتم ديال فرق المعارضة، المضمون ديالو هو هذا، وأظن أن السيد رئيس المجلس أطلعني بأنه ربط الإتصال معكم وأطلعتموه على الموضوع ووعدكم بأن هناك ندوة الرؤساء ستعقد قريبا، يحضرها السادة رؤساء الفرق، السادة رؤساء اللجن وأعضاء المكتب وتحضرها الحكومة لمتابعة النقاش الذي جرى في الأسبوع المقبل والذي جرى عشية يوم الثلاثاء الفارط لكي نجد حلولا لتقدم ومناقشة مقترحات القوانين وكذلك جميع القضايا المرتبطة بالتشريع فيما بيننا نحن كبرلمانيين وكذلك فيما بيننا وبين الحكومة، أظن أن الأمر حسم.

إذن أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار الإحاطة الى السيد رئيس الفريق الكنفدرالي، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

بألم وقلق عميقين نجد أنفسنا مضطرين للمرة الثانية في أقل من شهر لإخبار الرأي العام الوطني عبر مجلسنا الموقر بوفاة أربعة عمال من ليدك مصلحة توزيع الماء والكهرباء بالدار البيضاء، فإذا كان في أسبوع أو هاذي أسبوعين تمت إحاطة الرأي العام الوطني بحدث وفاة ثلاثة ديال العمال بمدينة الجديدة اللي كانوا كيزاولوا المهام ديالهم في تطهير قنوات الوادي الحار، وأدى استنشاقهم لمواد سامة أدت إلى وفاتهم، هذه الجماعات اللي كيف ماكان الحال كنعرفو أنها من بعدما نهبت بسوء التسيير وسوء التدبير، نهبت أموال المواطنين، الآن تعرض أرواح أبناء المواطنين الى الموت، يمكن تقولوا لي شيء طبيعي، ولكن عندما يقع الحدث في مؤسسة جاءت في إطار ماسمي بالخوصصة، واستحودت على مصلحة من أهم المصالح في البلاد ديالنا، مؤسسة من أهم المؤسسات في بلادنا التي تدر أموالا طائلة على هاته المؤسسة، دون الرجوع إلى cahier des charges ديالها، والرجوع إلى الطرق الملتوية اللي حاجزت بها (ليديك) على هذه المؤسسات ،نجدها الآن تزهق وتساهم في إزهاق أرواح الطبقة العاملة.

هانو أربعة ديال العما كانوا في منطقة تسمى طريق مديونة كينكسوا واحد البير فيه les pompes كيصلحوا واحد الآلة ديال الضغط ديال الواد الحار،فإذا بالغازيتسرب لهم ويتوفاو جوج ديال العمال ولما كيهبطوا جوج العمال آخرين بما فيهم رئيس الفرقة حتى هم يتلقوا نفس المصير بحال الأخوين السابقين، من الثالثة ديال العشية إلى حدود الثامنة مساء حتى gardien وبانت لو الطوموبيل ديال ليديك واقفة وما فيها حد، فكيطل وكيلقى أربع جثث هامدة من جراء استنشاقهم لغاز سام، ماتسحبت جثثهم إلا في حدود العاشرة ليلا، لحد الساعة التي أتوجه إليكم فيها لازالت العائلات ديالهم، لازال الرفاق ديالهم، لازال الأصدقاء ديالهم قدام مصلحة الأموات بعين الشق في الدار البيضاء كيندبوا حظهم، كيندبوا الحظ الذي أدى بوفاة أبنائهم فلذات الأكباد ديالهم حيث الكبير فيهم لايتجاوز 30 عاما، إذن مانبقاوشي نواخنو الطبقة العاملة إيلادارت احتجاجات إيلادارت إضرابات في الوقت اللي نلقاو مؤسسة من أعرق المؤسسات... ووقع ذلك في فرنسا لأقيمت الدنيا وأقعدت، لكن في المغرب لامن يحرك ساكنا، اللهم إن هذا منكر، يقع هذا في عهد حكومة التغيير، في عهد حكومة التناوب.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الرئيس... اترجاكم...

المستشارالسيد عمرالإدريسي :

اسمحوا لي السيد الرئيس، المفروض أنكم تكونون متضامنين معنا في حدث بحال هذا، اللي في الحقيقة مشاو فيه أربعة ديال الشبان، لأن الهدرة ماغادي تكفيناشي وهذا ثلاث ديال الدقائق لا تكفينا السيد الرئيس... نحن نبهنا ثم نبهنا لكن التنبيه ماقضاشي.. خلال عشرة أيام يقع نفس الخطأ ،نحن نحذر، كطبقة عامة من كل إجراء لأننا لن نكتفي بالتعزية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

أشكركم السيد الرئيس، وأعطي الكلمة الى السيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية لإحاطة المجلس علما بطارئ. السيد الرئيس تفضلوا، الأستاذ النقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء .

إخواني المستشارين،

في البداية ماأعتقد بأن في هذه القاعة ما يمكن يتضامن أي واحد فينا مع السيد عمر الإدريسي، لأن سبق لنا في فريقنا كذلك ألفتنا الإنتباه لهذه القضية بالنسبة لعمال الجديدة، وكذلك بالنسبة لأحد الأشخاص اللي توفي في مدينة مريرت نتيجة داء السعر واللي ما تلقاش أدنى علاج أو عناية أو تدخل سريع وهذا يعني ما يعني..

السيد الرئيس، طلبنا الإحاطة بالنسبة لنا كفريق لأن الفريق ديالنا «فريق الحركة الوطنية الشعبية» الآن كان إسمه «فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن» في إجتماع الفريق صباح اليوم، تقرر بأغلبية الأعضاء أن يغير الإسم، وأن يصبح الإسم بالنسبة للفريق هو «فريق الحركة الوطنية الشعبية». وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

إن بإذنكم نواصل الجلسة في إطار الأسئلة الشفهية الموجهة للسادة أعضاء الحكومة، وأحيط المجلس علما كذلك أن فريقين محترمين: فريق الإتحاد الدستوري، تقدم في آخر لحظة بسؤال آني حول الملف المطلبي للنقابة الوطنية للتقنيين، سؤال وجه الى الحكومة، وأظن الحكومة قبلت الإجابة عليه، ثم هناك سؤال آني آخر غير مدرج في جدول الأعمال الذي هو بين أيديكم، مقدم من طرف الفريق الديمقراطي يتعلق بالتوقيت المستمر، إذن استأذن المجلس إنطلاقا من كون السؤالين مطرحين في المناقشة ديال هذه الأسئلة،إذا ارتأى نظركم أن نضمهما للأسئلة المتعلقة بالقطاعين.

إذن شكرا وأعطي الكلمة لأول مستشار أو مجموعة من السادة المستشارين المحترمين: السيد محمد الأنصاري، السيد محمد بلحسن خيري، السيد محمد تيتنى العلوي، السيد محمد الحديوي، أو السيد عزيز الفيلالي ليتقدم أحد السادة المستشارين بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والمتعلق بالتوقيت المستمر. وأظن السيد الرئيس، وأنتم رئيس فريق، وضعنا حدا نهائيا لنقط النظام في المسطرة؟ تفضلوا غلبتموني.

المستشار السيد عمر الإدريسي :

ألقيتم علينا لائحة الأسئلة الآنية، هناك السؤال الآني الأول هو باسم الفريق الكونفدرالي ووجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ،نتمنى إصلاح هذا الخطأ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس على هاته الملاحظة، ولكن أنا عندي بجوج فيهم السؤال الاني الأول الذي نستهل به الجلسة، ثم السؤال الآني الأول الموجه الى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، لكن أظن كما شئتم نبتدئ بما هو مدرج في الجدول وهو السؤال المتعلق بالإجراءات والتدابير العملية لتسوية وضعية التقنيين، سؤال طرح من طرف السادة المستشارين المحترمين السيد مصطفى الشطاطبي، السيد عمر الإدريسي والسيد علي لطفي، أحد السادة المستشارين يتقدم لطرح هذا السؤال، السيد علي لطفي لكم الكلمة.

المستشار السيد علي لطفي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كما في علمكم السيد الوزير وكما تتبع الرأي العام الوطني خاض ويخوض التقنيون المغاربة وقفات احتجاجية وإضرابات تصاعدية من أجل إدخال تعديلات على القانون المشترك بين الوزارات لسنة 87، الخاص بفئة التقنيين الذي سيستفيد منه ما يفوق 24 ألف تقني وتقنية على مستوى القطاع العام وشبه العام والجماعات المحلية.

وقد لا يجادل إثنان في كون أن الإطار التقني ببلادنا بتوسطه الهرم الإداري ووجوده في موقع إستراتيجي بين التخطيط والإنجاز وبفضل مستواه المعرفي ليجعله مؤهلا أن يكون من بين الفاعلين الأساسيين في تطوير المقاولة المغربية وتحريك عجلة الإقتصاد الوطني، علما أن طبيعة المهام المتنوعة والمتعددة التي يقوم بها التقنيون في مجالات متعددة تتطلب خبرة وإتقان كالإتصالات والمناجم والتجهيز والفلاحة والسكن والصحة وغيرهما، لتظهر جليا مستوى الخدمات التي يضطلع بها التقني وتوضح طبعا أن مسؤولية التقني لا تقل بشيء عن مسؤولية الأطر الأخرى العاملة بالوزارات،

فالتقني يتحمل المسؤولية الكبرى في التكوين والتأطير والإشراف على الأعمال التقنية ووسائل الإنتاج وكذلك العطا، للرفع من المردودية والجودة.

فمن حق التقنيين أن يضعوا وضعيتهم المهنية والمادية والإدارية ومستقبلهم بالطبع الوظيفي موضوع مساءلة ونقاش، التقنيون قبل هذا الوقت طبعا سنة 87 ومعهم فئات أخرى كالمهندسين كانوا يشتغلون في إطار قانون مشترك بين الوزارات، وكانت مقتضيات هذا القانون منصفة نسبيا بالمقارنة مع وضعيتهم الحالية، تعلق الأمر بشروط اجتياز مباريات الترقية أو تحديد الإختصاصات أو المنحات التقنية التي تميزهم عن باقي الفئات الأخرى بحكم طبيعة المسؤوليات المنوطة بهم كما كانت صيرورة حياتهم الإدارية والمهنية تمكنهم من الترقي إلى إطار المهندسين بعد أقدمية معقولة.

ومن المفارقات أن مقتضيات المرسوم السالف الذكر على علتها طبقت على البعض ولم تطبق على البعض الآخر أم أسيء تطبيقها وتأويلها بالمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية، وهكذا تم تقزيم التقني وتجميد مساره المهني وتجاهل مطالبه ومتطلباته المهنية والمادية والإدارية.

وأمام هذه الوضعية وجد التقنيون أنفسهم أمام أمرين وأمام الصمت المطبق للحكومة على وضعيتهم وتجاهل مطالبهم المادية، لذا لجؤوا إلى وقفات احتجاجية متكررة، لذا نسائلكم السيد الوزير، فما هي الإجراءات والتدابير لأجل إصلاح هذه الوضعية والإستجابة للمطالب المشروعة للتقنيين المغاربة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

في إطار وحدة الموضوع، إذا سمحتم أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين، الحاج احمد بنا، السيد احمد الجغيري والسيد عمر الكردودي لتقديم السؤال الآني المتعلق كذلك بالملف المطلبي للنقابة الوطنية للتقنيين، أحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الإتحاد الدستوري.. إذن نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال الأول الذي تقدم به الفريق الكونفدرالي، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد امحمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال المطروح من طرف السادة أعضاء الفريق البرلماني الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، حقيقة حنا كنتجاوبو معه وهو سؤال جاء في الوقت ديالو، ولكننا تيخصنا مثل هاته الأمور أننا نعالجوها كذلك ليس بالحدة ولكن بالحكمة.

الموضوع يعود الى سنة 1987 عندما كان التقنيون يخضعون لنفس القانون الذي كان يخضع إليه المهندسون والمهندسون المعماريون، وبالتالي من سنة 87 وهذا الموضوع مطروح والإشكالية مطروحة والإخوان التقنيون يناضلون في جميع الواجهات من أجل تحسين الظروف القانونية. الذي أستطيع أن أؤكده بإختصار أنه تسلمت مهام هذه المسؤولية التي أقوم بها يوم 16 شتنبر وبالضبط يوم فاتح نونبر أي قبل مرور شهرين اجتمعت مع المكتب الوطني لهؤلاءالإخوة وتدارسنا الموضوع بكل رحابة صدر وبكل حسن استماع وبكل تقدير لما أدوه وأستطيع أن أؤكد بأن الحكومة منفتحة على الحوار دائما وأبدا ولا تفعل الحكومة شيئا غير الحوار مع جميع الفاعلين وكل الوزراء في كل يوم يستقبلون كل الممثلين سواء للطبقة العاملة وفعاليات المجتمع المدني من أجل تعميق الحوار.

وفي هذا الطريق نسير ولا أدل على ذلك أن السادة التقنيين بعد هذا الإجتماع بتاريخ 20 نونبر 2000، أرسلوا رسالة تنويه لوزير

الوظيفة العمومية التي أكدوا فيها بأنه في ذاك الإجتماع كان واحد الإجتماع مفيذ بالنسبة لهم وطرحوا كل الإشكاليات من جديد التي يودون الإهتمام بها، وبالفعل منذ ذلك التاريخ ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتعاون مع كل القطاعات المعنية، فليس فقط وزارة الوظيفة العمومية، هناك وزارة الأشغال العمومية بالدرجة الأولى، هناك وزارة التشغيل، هناك وزارة الفلاحة، أتحدث هنا عن الوزارات التي يوجد فيها هذا النوع من الأطر بكثرة، وبالتالي فإن هذه النقاشات التي كانت تجري باستمرار وبمعدل مرة في الأسبوع في وزارة الوظيفة العمومية، أسفرت عن تلبية الكثير من المطالب التي يطالب بها هؤلاء الإخوة، على كل حال نحن لم نفهم سبب الدعوة الى وقفة إحتجاجية أو إضراب يكون بعد إستيفاء كل الطرق التي تؤدي الى الحلول، أما والحلول جاهزة والجميع يعرفها أعتبر بأن هذا الأسلوب هو لا يؤدي الى نتيجة، إذن هذا هو التطور التاريخي والعملي لهذه القضية.بالنسبة لما يطالب به الإخوان....

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير استنفذ الوقت.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

لنا السيد الرئيس اعتقدت بأنه كاين ستة الدقائق، لأنه كان شي سؤال آخر ارسلتوه لنا وقررنا نجاوبو عليه هذا هو الواقع، فلهذا أعتذر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

إذا كان هاذ الأمر ديال التقنيين مهم، إيلا كان مهم بالنسبة كذلك لمجلس المستشارين وأعتقد مهم أنني نقول جوج الأفكار فقط، كنخبر من خلال مجلسكم الموقر أن الحكومة هيأت مشروع مرسوم اللي تماما فيه واحد التوافق كامل مع الإخوان التقنيين، هاذ المرسوم الذي يرمي أولا وقبل كل شيء إلى إحداث درجة تقني من الدرجة الممتازة مرتب في السلم 11 وهذه إحدى المطالب أعتبرها بأنها تحققت، ثانيا حصر المشاركة في إمتحان الكفاءة المهنية للترقي إلي درجة تقني من الدرجة الثانية السلم 8 في الإنتماء الى إطار مرتب على الأقل في السلم 6، وهذه أحد المطالب ديال الإخوان التقنيين، وكاين جوج الملاحظات أنه بالنسبة للتعويضات المخولة لهذه الهيئة هي تخضع تماما كجميع الموظفين وأسلاك الدولة إلى القانون المؤرخ بـ 6 أكتوبر 87 وبالتالي فإن الإستفاذة حاصلة بالنسبة إلى إقرار الإصلاح العام لأنظمة التعويضات التي كثر القيل والقال فيه، نستطيع أن نؤكد بأنه كذلك الإستفاذة حاصلة بالنسبة للأعوان التقنيين.

إذن هذه الملاحظات الأربع كلها مدمجة في مشروع مرسوم سيعرض بعد غد على السيد الوزير الأول وأعتبر بأنه ابتداء من فاتح نونبر الى اليوم 29 ماي تهييء مرسوم بهذه الأهمية وبكل هاته الإتصالات هو دليل على أن الحكومة تعمل بجدية وتعمل بحوار مع الجميع وتعمل في إطار أن الكل يجب أن ينصف في إطار القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

وشكرا له كذلك على مجهوداته، إذن نمر إلى سؤال... هناك تعقيب السي الشطاطبي لكم الكلمة.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نعتقد أن الإصلاح الحقيقي لهذا المشروع لن يكون منصفا إلا إذا أخذ بعين الإعتبار مقترحات الهيئة اللي تحدث عليها السيد

الوزير، والتي تقدمت بها منذ 1989، وأجريت بشأنها العديد من اللقاءات والإجتماعات مع وزراء سابقين وحاليين لذا نطالبكم السيد الوزير مجددا الأخذ بهاته المقترحات وإنصاف هذه الفئة التي تلعب دورا أساسيا في الإقتصاد الوطني مع أننا لا نستصيغ إغلاق الحكومة لبعض المعاهد الخاصة كالمعهد الوطني للجلد والنسيج بفاس وغيرها من المعاهد والمدارس، ومع ذلك فإن هذا الإصلاح يقتضي:

1 - تحصيل الإطار والمحافظة على التكوين الأساسي للتقنيين وفتح الافاق أمامهم كما هو الشأن في الدول المتقدمة ألمانيا، بلجيكا، فرنسا التي تربط بين المجال التقني والعلمي والتي تعتبر التكوين المهني جزءا من المنظومة التعليمية.

2 - من أجل إستئصال السلبيات العالقة بهذا المشروع ومساواة التقنيين بزملائهم الأطر التقنية الأخرى ، يجب إعتماد الشروط الأربع المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية للترقي. وهنا تنسجلو الإلتزام ديال السيد الوزير للترقي الى السلم 11، وكذلك إعتماد إمتحانات الأهلية المهنية بالإضافة الى الشروط المنصوص عليها الأخرى. كما أن المهام التي يزاولها التقنيون يمكن تحديدها في هذا المشروع حتى لا تبقى عامة ومبهمة.

3 - فيما يتعلق بنظام التعويضات كما هو منصوص عليه في المادة 13، لم يصدر فيه حتى اليوم أي مرسوم تطبيقي، كما أن النظام الأساسي للتقنيين هو الوحيد الذي تغيب فيه هذه التعويضات علاوة على حذف التعويض عن التقنية والذي نعتبره كفريق كونفدرالي حق مكتسب لهذه الفئة من الموظفين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

نمر إلى نوع ثاني من الأسئلة الانية المتعلق بالتوقيت المستمر هناك ثلاث مجموعات من الأسئلة، المجموعة الأولى قدمت من طرف المستشارين المحترمين السادة الأستاذ محمد الأنصاري، السي محمد بلحسن خيري السي محمد تيتني العلوي، السي مصطفى الحديوي، والسي عزيز الفيلالي، أحد السادة المستشارين المحترمين إذا أراد أن يقدم سؤالا، الأستاذ الأنصاري لكم الكلمة في موضوع التوقيت المستمر.

المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

نعود كما يقولون والعود أجمد إلى موضوع إعتماد التوقيت المستمر من طرف الحكومة، هذا الموضوع الذي استأثر بإهتمام الرأي العام الوطني وبالتالي كان موضوع عدة أسئلة شفوية داخل هذه القبة سواء من طرف الزملاء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين وإنطلاقا من الولاية التشريعية السابقة إلى يومنا هذا، ولا يمكننا إلا أن ننوه ونشكر الحكومة في شخص وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري التي عملت على التجاوب إيجابيا مع هذا الموضوع نظرا لما ذكر، وذلك بعد قيامها بعدة دراسات ميدانية واستطلاع للرأي العام الوطني وإستشارة القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمركزيات النقابية على ما أعتقد.

وتبعا لذلك وقعت دراسة هذا الموضوع بالمجلس الحكومي وكان التجاوب إيجابيا بإعتبار أن ما يزيد على 87٪ كان مع التوقيت المستمر ولا يسمح الوقت بتعداد تلك الإيجابيات التي سبق أن تدارسناها وسبق أن أشير إليها سواء في اللجنة أو داخل هاته القبة، وعليه وإنطلاقا من تعميق الحوار والتريث الذي لمسناه من طرف الحكومة إرتأينا في الفريق الإستقلالي وبعض الفرق الأخرى أن نضع الموضوع من جديد نظرا لمكونات هذا المجلس من جماعات وممثلي النقابات والغرف المهنية، وبالتالي فالكلمة يمكن أن تكون داخل هاته القبة لها وزنها لدى الرأي العام الوطني، وبالتالي فإننا ارتأينا أن نساءل الحكومة من جديد في شخص السيد الوزير لنقول

له بإيجاز وبعدما تبين أن الحكومة لازالت مترددة في إتخاذ موقف حاسم رغم ماذكر ونقول له أين وصل موضوع إعتماد التوقيت المستمر؟ وكذلك ماهيّ الإجراءات التي تنوي الحكومة إعتمادها لمواكبة تطبيق هذا النظام وذلك للتخفيف عن ما يمكن أن يعترض له الموظفون داخل الإدارات العمومية عند تطبيق هذا النظام كوجبات الغذاء والتنقل وكذلك فيما يخص ضبط الإلتحاق بالإدارات وكذلك الخروج للرفع من المردودية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

نفس السؤال طرح من طرف السادة المستشارين المحترمين السي محمد الجوهري، السي صوالحي بوزكري، السي عبد الرحمن دندون، السي حميد الموذن، السي علي اسكاتي، والسي مهدي عثمون، أحد السادة المستشارين، أظن الأستاذ محمد جوهري السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد محمد جوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

موضوع السؤال المحوري اليوم هو موضوع إعتماد التوقيت المستمر في العمل الإداري وربما في القطاع العمومي أو شبه العمومي، هذا الموضوع اهتمت به فرقنا منذ مدة طويلة وليس بموضوع جديد، فريق الحركة الشعبية في مجلس النواب اهتم بهذا الموضوع وطرح أسئلة في السنة الماضية وما قبلها وطرح أيضا السؤال هذه السنة، السي مصطفى الرضاوي والسي محمد شعيب، هذه نسخة من السؤال بين يدي، هذا السؤال كذلك اهتم به سنة 1999 الأخ السي الصوالحي بوزكري وقدم سؤالا كتابيا للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى وأجابه السيد وزير الوظيفة العمومية، وذكر كذلك السيد وزير الوظيفة العمومية الإجراءات التي تتخذها الحكومة ذلك الوقت من دراسات وغيرها، نفس الموضوع طرحناه يوم 26 أكتوبر 2000 من السنة الماضية، وأجابنا السيد الوزير في هاته القاعة، يعاد طرح الموضوع من جديد هاته الأيام.

قبل أن نقدم السؤال أو التساؤل لابد أن نتساءل ماهي مهمة البرلمان؟ هل إن مهمة البرلمان أن تساءل الحكومة في أشياء تفكر فيها؟ هل أن مهمة البرلمان أن تشارك الحكومة في تسيير الإدارة؟ لا، مهمة البرلمان أن تراقب الحكومة حول البرنامج الحكومي وحول الميزانية اللي كنصادقو عليها ونعطيوها لها، ونشوفوها فين كتصرفها؟ التدبير الإداري من شأن وشغل الدولة، تشوف هي التدابير والإجراءات اللي تتعطي أحسن الإنتاج وأحسن المردودية وتعطي للمواطنين راحة زائدة واستثمار في الوقت يشعر الإنسان بقيمة مضافة في كل عمل يقوم به، هل إن هذا العمل الذي نقوم به هو استفتاء؟واش حنا محل ديال الإستفتاء؟ كنمثلو المواطنين خصنا نسولو حنا وناخذو الرأي، الحكومة عارفة بأن حنا ماشي موضع ديال الإستفتاء، واش حنا مرصد للأراء؟ ماشي شغلنا حنا هاذ الشي، لكن يمكن أن نتساهل، ويمكن أن نقول أن البرلمان تطور في ممارسته وأنه يتعاون مع السلطة الإدارية، هو كسلطة تشريعية يتعاون مع السلطة الإدارية في بعض المواقف وفي بعض المواضيع التي لها مساس بالمصلحة العامة والتي يمكن أن تتخذ فيها قرارات ولها إنعاش إجتماعي وإقتصادي وغيره، إذن في هذا الإطار أعتقد أننا نتجاوز عندما نقبل أن نطرح أستسمح السيد الرئيس لحظة.

السيد رئيس الجلسة :

السؤال السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد جوهري :

السؤال هو: مامصير الدراسات لأقول عشرات ولكن عدة دراسات قامت بها الحكومات السابقة وزير سابق و السيد الوزير

الحالي كذلك؟ أليس من حقنا أن نطلع على هاته الدراسات؟ ونحن نقول بأنه التوقيت المستمر عنده إيجابيات، عنده سلبيات، المطاعم، العائلة الدخان ديال السيارات، سير واجي، هاته مسائل معروفة وكنعرفوها كاملين ومابغيناش نبقاو نضيعو فيها الوقت ولكن إيلا غادي نتقدمو في الدراسة وفي النقاش وفي الحوار وكاينة دراسة غادي تعتمد ،تنشر باش يمكن حنا يمكن لنا نعرفو، نريد الجديد، أين وصل الموضوع بالنسبة للسيد الوزير؟ نريد أن يفيدنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

هناك سؤال ثالث السيد الوزير ضم في آخر لحظة هكذا غادي يكون عندكم الوقت الكافي السيد الوزير، نفس السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السي سعيد التدلاوي، السي أحمد الديبوني، السي عادل المعطي، الأستاذ النقيب السلامي، السي عمر الدخيل، السي أسماعيل قيوح، السي مومن البشير، السي ابراهيم السالمي، السي محمد هلال، والسي كبور الماسي، أحد السادة المستشارين من الفريق الديمقراطي، تفضلوا السي عمر لكم الكلمة.

المستشار السيد عمر الدخيل :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

بناء على ما سبق وجاء في تدخل السيد الأستاذ الجوهري، يتتبع الرأي العام الوطني في الوقت الراهن بإهتمام بالغ موضوع العمل بالتوقيت المستمر، وماله من إيجابيات على المستوى الإقتصادى والإجتماعى ببلدنا وماسيوفره لخزينة الدولة من إقتصاد في الطاقة وللمواطن المغربي الراحة، ونظرا لما حظي به المشروع من تجاوب الأطراف المعنية وقناعتها بضرورة اعتماد هذا التوقيت سواه بالدول المجاورة في القارة الأوربية والتي تربطنا بها مبادلات تجارية هامة، فإننا نرى ضرورة توحيد الإجراءات التي تتخذها هاته الدول من ضمنها زيادة ساعة أو ساعتين على التوقيت العالمي كوسيلة لإقتصاد الطاقة.

وفي هذا المجال نود أن نسأل سيادة الوزير المحترم عن مدى استعداد الحكومة لتطبيق مثل هذا الإجراء علما أن بلادنا في أمس الحاجة إلى ذلك الإقتصاد في الطاقة وضمان أنجع السبل للتعاون التجاري والإقتصادي مع الفرقاءالأوروبيين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السيد الوزير لكم الكلمة، لكم 9 دقائق للإجابة على هذا السؤال الذي بطبيعة الحال يستأثر برأي السادة النواب ولكن كذلك يستأثر بإهتمام رأي كافة المواطنين الذين يتابعون هاته الجلسة، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

بادئ ذي بدء أتوجه.... السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

نواب الأمة.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الرئيس، والأخ المستشار الذي صحح لي هذه المعلومة وحقيقة لابد ما نتوجه بالشكر للإخوان اللى وضعوا الأسئلة

واللي بالتدخلات ديالهم أغنوا هذا الحوار كثيرا، وأعتبر بأنه مناقشة هذا الموضوع كما تفضل الأخ الأنصاري في مجلس المستشارين له طابع خاص، نظرا لطبيعة تكوين غرفة مجلس المستشارين ولتفاعلها مع الكثير من الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية الممثلة، وكذلك الجماعات المحلية الممثلة داخل المجلس وبالتالي أعتقد بأن الحوار سيكون أكثر فائدة لأنه سيكون كذلك معبرا عن رغبات الكثير من الشرائح التي يجب أن تساهم في موضوع مثل هذا، ولا أتفق أن موضوعا مثل هذا هو موضوع الحكومة، هو ليس موضوع الحكومة وحدها هذا موضوع الحكومة وموضوع البرلمان نواب ومستشارين وموضوع كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين، وموضوع أيضا يهم كل الشعب المغربي، لأنه يتعلق بتغيير نموذج من الحياة ألفنا أن نسير فيه مع إدارتنا وهو التوقيت المزدوج.

والآن نحاول جميعا أننا نقرر أن ناخذ بالتوقيت المستمر، فكلما تعمق الحوار كلما كانت النتيجة أفضل وكلما تجنبنا السلبيات التي يمكن أن تطرح، وقد طرحت في دول عديدة أخذت بالتوقيت المستمر، ولربما دولة من دول إفريقيا تعرفونها تراجعت بعد 6 أشهر، وبالتالي فإنه كلما تعمق الحوار إلا وستكون النتائج أفضل، كذلك أريد أن أسجل بأن هذا الموضوع الذي نوقش في الأسبوع الماضي في مجلس النواب، ويناقش اليوم أمام مجلس المستشارين هذا أمر له دلالته الكبرى وهو أن الشعب المغربي وهو أن النخب السياسية في المغرب بدأت تعطي لعامل الزمان الدور الذي يجب أن ياخذه في الحياة والدور الذي يجب أن ياخذه في التطور، لأننا شعب أو نخب طالما وصفنا بأننا لا نعطي للوقت حقه، وبأننا لا نضبط ساعاتنا على تطور عقارب التقدم في الزمان.

هذا النقاش الذي يدور الآن يثبت بأن الشعب المغربي، وبأن الفاعلين السياسيين والإقتصاديين وبأن النخب السياسية وبأن نواب الأمة ومستشاري الأمة بدؤوا أو قرروا أن هذا العامل الزمني يجب أن يدخل في ضبط مسيرة المستقبل ولاسيما في بداية هذه الألفية، في بداية هذا القرن في عهد ملك جديد يبشر أولا بعامل الزمن وأهميته ويبشر ثانيا كل أفكاره وتوجهاته بالحداثة التي يجب أن تطبع مسيرتنا ليس فقط في الحياة العامة ولكن في الإدارة كذلك، كان لابد أن أسجل هذا لأؤكد أنه بالنسبة لنا نعتبر أن الدراسة هي من حق الجميع وأنني أقول للأخ جوهري أنا مستعد أن أسلمها له في أي وقت يشاء ومن حق الجميع أن يطلع عليها، ولكن أعتبر بأن الملخص وزع على الجميع وكل من طلبه أخذه لأنها تقع في ثلاثة أجزاء، إذن هذا ليس هو المشكل.

الآن يجب أن نتجه بأفكارنا في حالة ما إذا قررت الحكومة الأخذ بالتوقيت المستمر بناء على كل المعطيات التي تعرفونها وكما قلتم بحق لا داعي للرجوع إليها سواء للأسباب الإقتصادية أو الأسباب الإجتماعية أو الأسباب البيئية، وأزيد اليوم والأسباب الأمنية وأزيد اليوم والأسباب الأخلاقية وأزيد اليوم وأسباب مراقبة الآباء لفلذات أكبادهم في الدراسة المراهقين والمراهقات وغيرهم ابتداء من الساعة الخامسة مساء، لابد أن نستحضر كل هذا ولكن لاداعي للتطويل فيه، فقد أصبح من باب البديهيات، نعم يتحدث عن الإجراءات المواكبة والإجراءات المصاحبة، لابد أن نكون كلنا على وعي بأنه لا يمكن إتخاذ قرار من هذا النوع الذي لا نستهدف فيه فقط تغيير عامل الوقت ولكن نستهدف منه وبصفة أكبر أننا نغير الحقل الإداري الذي يتسم بالكثير من البطء وتوجه إليه الكثير من الإنتقادات البيروقراطية وعدم ضبط الوقت وعدم وصول الموظفين إلى مكان عملهم في الوقت وخروجهم قبل الوقت نريد أن نبني حقلا جديدا يجب أن يكون مضبوطا ومنضبطا من أجل ربح رهانات المستقبل وهذه هي الأهمية اللي كنعطيوها في المنظور ديالنا بالنسبة إذا تغير الحقل سيتغير كل شيء نظرا للإجراءات المواكبة التي ستكون ابتداء من عامل التنقيط وعامل تفعيل القانون الذي يتعلق بالغياب وعامل الضبط الذي يجب أن يكون واضحا في أذهان الجميع.

نعم هذه الإجراءات يجب أن تواكبها أيضا إجراءات أخرى وهي إجراءات إعلامية عن شاشة الإذاعة وشاشة التلفزة، يجب أن نبرز أننا نريد أن نبني في بلادنا قيم حداثية جديدة، قيم حضارية جديدة قيم تتجاوب مع العصر بالنسبة لاستعمال الزمان وبالتالي

يجب أن نرتقي وأن يرتقي الموظف إلى أداء مهمته التي تكون هي أحسن شيء بالنسبة للتطور الذي تنشده بلادنا.

إن العامل البشري، إن الموارد البشرية عنصر أساسي في كل إصلاح إداري، وعكس ما يقال فإن هاته الحكومة لم تأت بعامل التوقيت المستمر كإجراء وحذف الإصلاح الإداري، إنه من بين على الأقل 25 إجراء كلها موضوعة أمام الحكومة الآن وبالتالي فإن الشيء إذا تكامل سيعطي نتائجه الأفضل، وعلى ذلك فإننا بخصوص هذه الإجراءات المواكبة سنحرص عليها وقد ضبطناها ضبطا مطلقا، نعم هناك تقاليد ستتغير إن اعتمد التوقيت المستمر، معلوم بأن المغاربة كانوا يتحلقون في وسط النهار على طعام الغذاء هذا تقليد سيتغير وهو ليس قرآن ولادين ولاشيء يجب التشبث به، يجب أن ندخل إلى العصر بروح جديدة ونعمل كما يعمل الآخرون لتدارك الزمان وهذا العامل كذلك لا نهمله ولم نهمله وأستطيع أن أؤكد لكم أنه بفضل هذا التوقيت المستمر إن تم الأخذ به ستخلق مقاولات من شباب وقد اتصلوا بي من أجل أنهم يقدمون وجبات غذائية في داخل الوزارات وداخل الإدارات بثمن زهيد وهذا شيء مهم بالنسبة لإقتصادنا.

يمكن أن أؤكد كذلك بأنه في حالة إعتماد التوقيت المستمر سنربح من الطاقة لا يمكن تصوره ونحن الآن مع وزارة المالية بصدد تقييم كل ما سنربحه من الطاقة أي عدم أشعال الضو في الشتوة ابتداء من الرابعة ديال العشية واللي كل الإدارات فيهم الضو هذا عامل بوحدو، الأوطوبيسات اللي كيمشيو مرتين باش يوصلوا الموظفين غادي تنقص مرة إيلا استطعنا غير الطوبيس ديال كل ما اقتصدناه ودعمنا به نوعا ما هاذيك الوجبات الغذائية، هاذ المشكل ماغاديش يكون مطروح، فلهذا القضية هي قضية إختيار، بين التحديث والدخول الى العصر، بين الإنسان يقتحم كما اقتحم الآخرون واعطوا للزمن القيمة ديالو ومشوا في واحد الطريق اللي هي دائما الطريق ديال الربح أولا وقبل كل شيء الإنسان أي العامل أي المشتغلين في الإدارة أنهم يخدموا في ظروف مريحة وهادئة بدل التعب أربع مرات في مئات الكيلومترات وغير في عشرة الكيلومترات ولكنها مكتظة، مما كيجعل الموظف ابتداء من الساعة الثالثة يرثى لحاله ذاك اللي كيجي في الأوطوبيس لا يمكن أن تتكلم معه أن يشتغل لأنه أستهلك بين مدينة سلا وبين باب العرفان.

إذن الإخوان كنعتقد بأنه رؤية الحكومة لا من الناحية ديال المشاركة ولا من الناحية ديال التدابير هي رؤية واضحة، نعم القرار لأهميته لابد أن تتخذه الحكومة في هدوء واطمئنان وهي تضمن له كل سبل النجاح ولكن الأهم من الحكومة هو الشعب المغربي هو أنتم، هم النواب، هم كل الفاعلين لتتكاثف الجهود من أجل أن نرتقي بأداء مستوى بلادنا في الإدارة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للأستاذ تيتنى العلوي، تفضلوا السي العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا كنشكرو السيد الوزير على هاذ الجواب اللي حقيقة ماقطعش الأمال فيما يخص القضية ديال التوقيت المستمر، لكن بغيت نوضح واحد جوج النقط أساسيين: أولا هاذ القصية ديال التوقيت المستمر هي ليست غريبة علينا في المغرب والدليل على هذا هو أننا عندنا واحد العدد ديال المدن ذات الطقس الحار، اللي كتبدى التوقيت المستمر ديالها ابتداء من يونيو فاتح يونيو إلى آخر غشت، هاذي واحد العدد ديال المدن عندنا في المغرب اللي موجودة وعندها واحد الطقس حار راه كتبدا هاذ التوقيت المستمر اللي اخذت عليه هاذي أكثر من 30 سنة واحد.

ثانيا التوقيت المستمر هو يعمل به داخل القطاع الخاص كله أي القطاع الإنتاجي كله يعمل به التوقيت المستمر، ثلاثة القطاع

البنكي كله الآن ابتداء من فاتح يونيو يعمل بالتوقيت المستمر أي 3 أشهر كلها ديال الصيف، بمعنى أن حنا بالنسبة لنا هاذي ماشي شي قضية غريبة، وماشي شي قضية جديدة غادي نديروها ولا هذا، كاين تجارب يمكن لنا نستفيد من هذه المدن اللي كتدير فيه 4 أشهر على 12 شهر أي 3 أشهر ديال الصيف وشهر ديال رمضان، 4 أشهر على 12 شهر يمكن لنا نستفيد من هاذ المدن ونشوفو هاذ الإدارة، هنا الإدارات العمومية بدون استثناء.

أنا كنقطن في واحد المدينة اللي هي مدينة فاس ابتداء من فاتح يونيو كيبدا التوقيت المستمر داخل الإدارات العمومية كلها إلى آخر غشت بمعنى أننا عندنا تجربة، كلام آخر جاء به السيد الوزير وهو هاذ القضية ديال الأطفال ديالنا، ملي كنقولو التوقيت المستمر راه كيكون بالنسبة للتلاميذ وكيكون بالنسبة حتى للعائلات ديالهم والأسر ديالهم، إيلا كانوا التلاميذ يخرجوا في الخمسة راه حتى الآباء ديالهم يخرجوا في الخمسة، وبالتالي ماغيكونو شاي في الشارع لأن غادي يلقاو الدار ديالهم مفتوحة فيها الأب والأم وكلشي ونقطة مهمة وأهم من هذا الحكومة لقد أقبلت على تخفيض قيمة الدرهم بنسبة 5٪، هذا راه غادي يخلق لنا أزمة وحنا كنستوردو الطاقة، إذن على الأقل غادي نقدو الحكومة ونديرو التوقيت المستمر باش غادي نحاولو اللي كيقولوا بالفرنسية réc-upérer هاذيك 5٪ بعداك على الأقل هاذي عملية نديروها، لهذا حقيقة أن حتى على صعيد الطاقة حنا لسنا منتجين ديال الطاقة.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي :

صافي آسيدي جا وقتي، انتهى.

السيد رئيس الجلسة :

استنفذتم وقتكم، شكرا لكم.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

أعطي الكلمة للسي الصوالحي بوزكري للتعقيب على تدخل السيد الوزير.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

من خلال الجواب ديال الحكومة نستنتج أن الحكومة لازالت آخذة في الدراسات وفي إستقراء الآراء لجميع الفعاليات، الموظفين ومستعلين... واش تحسب علي الوقت اللي كيتكلم فيه السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

تفضلوا السيد.

المستشار السي الصوالحي بوزكري :

لا السيد الوزير ما تيتبعنيش،

إذن أقول أن الحكومة لازالت منهمكة في الغوص في الدراسات وفي يعني توضيح الرؤى بالنسبة لها، بالرغم من أن هذا الموضوع يستأثر بالرأي ديال المستشارين وديال البرلمان بغرفتيه منذ سنوات، ومع الأسف الأجهزة الحكومية كانت دائما تتجيب هاذ الأجوبة ديال التسويف أنها ستنظر، أنها ستعمل وكأني بهذا البلد من يديرها، لابد من اتخاذ القرار السيد الوزير في إتجاه أو في آخر بكل شجاعة وبكل جرأة.

ألم يحن الوقت أن اكتملتم هذه السلسلة من الدراسات التي قمتم بها والدراسات التي ورثتموها؟ وإلا سنبقى في دوامة ديال الدراسات، وسنبقى في دوامة ديال استيضاح الرؤى، خصوصا وأن السيد الوزير زاد أمور أخرى ربما ماجاتش في الدراسات،

أمور الأمن، أمور إجتماعية ديال العائلات السلوكات الى غير ذلك فبمعنى آخر أننا لازلنا بعيدين كل البعد عن إتخاذ قرار في هذا الإتجاه.

وأقول لكم السيد الوزير أنه في الوسط القروي بعدا هاذ التوقيت اللي تتعملوا به راه في الوقت اللي أنتم تتدخلوا للإدارة مع 9 ديال الصباح هم كملوا النهار، لأن تينوضو مع الفجر، ثانيا هذا التوقيت اللي تتعملوا به أنتم مع التوقيت اللي عندنا دابا 2 ساعات مع أهم الفاعلين الإقتصاديين اللي تتعاملو معهم في أوربا ملي تتوصل عندنا العشرة تنوجدو الآخرين خرجوا، إذن هاذي كلها أمور تنظن أنه حان الوقت...

السيد رئيس الجلسة :

اختم آسيدي، اختم.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

الختام هو أنه تنطلب من الحكومة بكل شجاعة أنها تعلن عن الموقف ديالها إزاء هذا الإجراء كما قال السي الجوهري اللي هو إجراء ديال الجهاز التنفيذي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة دائما في إطار التعقيب للسيد رئيس الفريق الديمقراطي سعيد التدلاوي لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حنا السؤال ديالنا كان واضح إستعداد الحكومة، السيد الوزير عملنا واحد العرض كان تبين لنا منو أنه هو مستعد ولكن الحكومة عاد عرض عليها المشروع ماعرفناش واش مستعدة أولا؟ غير اللي حنا بغينا نقولو للسيد الوزير مع كامل الأسف الأولين كانوا كيقولوا «نواض بكري بالذهب مشري» وهاذي بلاد الشمس، وكيف ما قال زميلي السبي الصوالحي هو أن ماكنفهموش حنا كنبداو مع الثامنة والنصف في الوقت اللي أوربا بدات مع الستة والنصف وعندها الظلام وكنخرجو حنا مع 12 هي عندهم 2، ملي كنجيو حنا مع الجوج هما الربعة والنصف راهم خرجوا في حالهم وشوفوا الإنعكاسات ديال هاذ الشي على الأبناك وعلى ذاك التخفيض ديال الدرهم وعلى الإعتمادات اللي كتفتح وعلى واحد العدد ديال الأمور.

ثم كذلك السيد الوزير حنا تنتمناو نشوفو هاذ الدراسة، تنتمناو تجيبوهالنا للجنة وناقشوها، لأن تكلمتو على واحد العدد ديال الأمور اللي كنا غادي نقولو لكم غادي نعفيوكم منها، ولكن أنا غادي نقول لكم أكثر أنه الآن المدن الكبرى بصدد دراسة فيما يخص النقل الحضري بحال الدار البيضاء كونوا على يقين أن غادي تعفيو الدولة من واحد الصرف ديال 540 مليار ديال قضية المترو إيلا جيتو بهاذ المشروع واعطيتونا الظرف الزمني، لأن في الكلام كلو اللي جيتوبه ماحددتوناش الظرف نهائيا وقلتو هاذ القرار غادي يتخذ بهدوء وباقي ماحددتوش الظرف، غادي نقول لكم علاش، لأنه حنا كنلاحظو نعطيكم مثال غير في الدار البيضاء نهار السبت اللي ماتيخدموش الموظفين وتيكونوا الدراري تيقراو، في شارع الحسن الثاني تيمكن لك تمشي ب 100 في الساعة خاوي، متفقين تنقول لك زعما يعني كنعطيك نظرة، ماشي كنقول لك دير مخالفة، ماقاطعناه أحد يخليونا نكملو الله يجازيكم.

السيد رئيس الجلسة :

كرموا السيد المستشار تفضل السيد تفضلوا.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

السيد الرئيس اعتبروا الوقت الله يخليكم.

السيد الوزير، الله يخليكم حنا تنتمناو أن هاذ الوقت المستمر يخرج للوجود لأن التجربة كاينة، كتقولوا الحكومة عاد غادي تفكر وهانوك المؤسسات العمومية اللي كيعملوا به شكون اعطاها الإذن؟ المكتب الوطني الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للكهرباء شكون

اعطى لهانوك الناس الإذن؟ كيعملوا به طيلة السنة وهانوك مؤسسات عمومية تابعة للدولة، الدولة مازال كتدرس ومزال كتقرر ومزال كتفكر وهانوك أخذوا القرار وكينفذوا فيه هاذي سنين.

السيد رئيس الجلسة :

السي سعيد اختموا.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

راه الوقت ديالي السيد الرئيس قاطعوني الإخوان.

السيد رئيس الجلسة :

نقول لكم اختموا.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

كذلك السيد الوزير أتمنى أنكم في هاذ القضية ديال حركة المرور في المدن الكبرى راه غادي تعاد الدراسة فيها وأتمنى أن هاذ المشروع يخرج في أقرب وقت قبل مانعاود حنا لأن إيلا خرجتوبه مثلا في الدار البيضا الكبرى المجموعة الحضرية الآن كتخبط في واحد العدد ديال الخلط ديال الملفات في المترو وتالفة ماعارفة ماتدير كتمناو أن إيلا خرج هاذ التوقيت المستمر غادي يجعلنا نفكرو بطريقة أخرى، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

السيد الوزير لكم تعقيب، رد على التعقيبات تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

شكرا السيد الرئيس،

أولا وقبل كل شيء أتوجه للسادة المستشارين المعقبين وأشد على أيديهم وأنا متفق على كل تحليلاتهم، أعتبر البعض منها إضافة للتوجه الذي يقول بوجوب الأخذ بالتوقيت المستمر، لأن كما قلت هذا موضوع حتى أنه ليس فيه أغلبية ومعارضة، هذا موضوع يهم شعبنا، وبالتالي يجب أن نهتم به إهتماما بعيدا عن كل نزعة سياسية أو سياسوية ضعيفة، ومن تمة أؤكد بأن الحكومة التي وجدت إدارة على الأقل إشتغلت لمدة ما يقرب من قرن من الزمن بتوقيت مزدوج، هذه الحكومة وجدت نفسها أمام هذا الوضع، هذا وضع عندما نريد أن نغيره يجب أن نبحث في المسائل الإقتصادية، في المسائل الإجتماعية، في التقاليد، في العادات التي درجت عليها هذه الأمة وهذا الشعب طيلة قرن.

أنا أعتقد بأنه هذا الموضوع تحرك الآن بقوة ولكن أعتبر بأن للحكومة دور كبير فيه، فبمجرد ما تقدمت بكل إحترام إلى مجلس الحكومة بعرض حول موضوع التوقيت المستمر، التقط السادة الإعلاميون خيوط هذا الموضوع وتحركوا في الساحة الإعلامية ومن تم أصبح الموضوع موضوعا لكل الرأي العام، وهذا كله لم يتم عليه أكثر من شهرين، قدمنا العرض أمام الحكومة، أجاب السادة الوزراء وستطلعون على أجوبتهم في الوقت المناسب وأعتبر بأنه سيكون توجها إيجابيا وأكثر من هذا تقرر أن يخصص في مجلس الحكومة وقت كافي لإتخاذ قرار في مسألة تغيير الوقت الذي هو شيء مهم وأساسي ويجب أن تكون له كل الضمانات الكافية ويجب من الآن أن نتحمل مسؤوليتنا الأمر لن يتحمل نعم حقيقة التوقيت المستمر ولكن مافكروش في هاذي، جميع اللي بغا يقول لنا شي فكرة يقولها لنا الآن ونحن متفتحين باش نفذوها، لأن هاذي ماشي موضوع ديال يكون ديال التشفي غدا.

فلهذا الإخوان راه ملي كنفكرو 10 المرات كنعاودو نديرو النقد الذاتي لأنفسنا عشرين مرة، باش كيمكن نخرجو هاذ الفكرة وكنجاوبو بزاف على أسئلة المستقبل أكثر ماكنجاوبو علي ماهو موجود لافي التقرير ولا في أجوبة السادة الوزراء، فلهذا كنعتبر بأنه مسؤولية الحكومة ومسؤولية المسؤول والمسؤولية ديال الدولة، هاذ الأمور ماكتتركش فقط لأنه كاين نقاش وكاين تجارب وكاين دراسات وبالفعل كاين دراسات وكاين كلشي، ولكن الأمر لا يصل إلى أنه يمكن أن يتخذ فيه قرار إلا إذا ضبطنا المرحلة من أولها الى نهايتها وعلى الأقل لمدة سنة كاملة، معلوم عندنا تجارب أشار إليها

بعض الإخوة ويقوم بها العمل في الأقاليم التي فيها الحرارة ولا ينتج عنها أي شيء.

ولكن حتى إذا حللنا هذا الموضوع ديال التوقيت الصيفي، فإنه غير التوقيت المستمر لأن في التوقيت الصيفي يعتبر البعض من الموظفين كأن الحكومة تتبرع عليهم بوقت إضافي جديد في عطلتهم، وهذا شيء لا يمكن أن نقبله فيما يخص التوقيت المستمر، يجب أن نكون واعين بكل الخلفيات وبكل الطروحات وبكل الأفكار التي يمكن أن تسهم إسهاما حقيقيا، لأن الدخول إلى العصر وبلغة العصر والتحديث وإعتبار عامل الزمن هاذي أمور ماكيكونش فيها التلاعب أو كيكون فيها الإعتبارات الشخصية لابد من الأخذ بمعايير موضوعية مضبوطة وبمقارنات مع الجهات الأخرى التي سبقتنا واعتمدت هذا التوقيت.

أنا أتفق معكم في كل الأفكار التي جئتم بها، وأتمنى أن نسهم جميعا في حالة إعتماد التوقيت المستمر من طرف الحكومة التي هي المرجع، أعتبر بأن كلنا مسؤولون بأن ندعم بعضنا بعضا لتجنب كل السلبيات لتربح بلادنا، نعم كما تفضل بعض الإخوان كان يمكن للحكومة أن تقول بأن الأمر يتعلق بمرسوم فلا داعي لأي نقاش ولكن نظرا لأن الأمر يتعدى إصدار مرسوم، يتعدى تغيير عادات وتقاليد ويتغير الوظيفة العمومية في أصل أدائها، فلهذا هذا الحوار مفتوح، أعتبره بأنه حوار جدي ومسؤول ونتمنى أن نغنيه ونعمقه ليس فقط على إتخاذ القرار ولكن كذلك لمواكبة إتخاذ الإجراءات التي هي أهم شيء ولاسيما بالنسبة للإستشعار والتشعير ديال الشعب وديال الموظفين بالنسبة للطريقة الجديدة في الأداء، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

وشكرا له على إفادته، نقطة نظام في إطار المسطرة، لكم الكلمة السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

نتسلم جدول الأعمال مرتب ويقدم لنا وندرسه على مستوى الفرق ونرى حصتنا وترتيبنا، ونفاجأ كلما دخلنا إلى القاعة بتغييرات تطرأ دون إخبارنا ودون مدنا بالإستدراك العادة التي كانت سابقا، وهذا العرف يفوت الفرصة على كثير من السادة المستشارين الذين يسجلون في آخر القائمة، أرجو من الرئاسة احترام ما يقدم إلينا في الفرق، وإذا كان هناك طارئ في إضافة أن نخبربه على مستوى الفرق وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

أنا كذلك رئيس الجلسة أفهم تماما... البرنامج الذي وضع من طرف.. غير اسمح لي، رئاسة الجلسة قادرة تجاوب لك، السؤال موجه هنا أ السي سعيد، السؤال مسطري وموجه لرئاسة الجلسة.

السيد الرئيس، تعرفون جميعا أن جدول الأعمال لكل جلسة المكتب هو الذي يضعه والأسئلة الشفوية تدخل في إطار جدول الأعمال، والأسئلة والترتيب ديال الأسئلة المكتب هو الذي يجدولها ويضعها وبالتالي، السيدالرئيس، كونوا متأكدين بأن رئاسة الجلسة لم تمس وليس لها الحق في أن تمس- خليني غير نكمل ونعطيك الكلمة- أن تمس أي ترتيب .

في بداية الجلسة أحطت المجلس علما أن هناك سؤالين آنيين تقدم بهما فريقين محترمين، وطلبت الإذن من المجلس هل يقبلهما أم لا وقبلهم المجلس، وفي إطار وحدة الموضوع، السيد الرئيس، تم إدراج السؤال الأول مع التقنيين وتعذر على أصحاب السؤال أن يضعوه وجدولت الرئاسة السؤال الاني الموالي في إطار التوقيت المستمر وتمت الإجابة عليه، ولكن السيد الرئيس كونوا متيقنين أن

نقطة نظام ديالكم والهاجس والتخوف ديالكم من جديد سيبلغ إلى المكتب في الإجتماع المقبل، شكرا.. ياالله آسيدي خذ الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

السيد الرئيس،

اعتقد جاوبتو...

السيد رئيس الجلسة :

لا الله يخليك السؤال كان موجها إلي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي :

ولكن ما استعنتوش بالقانون الداخلي السيد الرئيس، مارجعتوش للمادة 301 مارجعتوشاي، والسؤال ديالنا ها التاريخ فوقاش توضع، إيلا كان إغفال من طرف الرئاسة هذا أشغالها، احنا السؤال ديالنا توضع في الوقت وماكانش عليكم تطلبوا الإذن من المجلس الموقر لأن السؤال ديالنا توضع في الوقت أ السيد الرئيس، بل أكثر من هذا حنا تساهلنا مع الرئاسة لأن في الوقت اللي حذفتو لنا الإحاطة ديالنا، السيد الرئيس، أحيطكم علما ما عمرني اتفقت مع رئيس مجلس المستشارين باش يحذفها، ورغم ذلك غضيت الطرف باش نسهل تسيير الجلسة ولكن أنتم لم تسهلوها السيد الرئيس، أنا رئيس المجلس ما اتفقت معه على حتى حاجة ورغم ذلك صبرنا، والله يخليكم تعاملوا معنا حتى حنا بليونة حنا القانون الداخلي كيحمينا ماتعاودش تقولوا لنا هاذ المسائل إو تيقول لنا واحد الإنسان حنا هضمنا لو حقوقو وحنا ماهضمنا حق أحد.

السيد رئيس الجلسة:

السي سعيد أترجاكم، السيد الرئيس أترجاكم، السؤال مسطري وكان موجه للرئاسة وأظن الرئاسة خليولها عاود واحد الإحترام ديالها وواحد التقدير ديالها وماتقولوا ليش أشنو خصني نقول، إذا لم أستند على البنود ديال النظام الداخلي فكان إختيار لي، علاش؟ مابغيتش نستند وندخل واحد البلبلة، بغينا الجلسة ندوزوها بخير لا أقل ولا أكثر، السؤال ديال السيد الرئيس، علما بأن الأمر يتعلق برئيس فريق راه ما يمكن لي نقمعو ولا نقول لولا، جاوبتو ولكن كيف مابغايكون الحال السؤال ديالو سيبلغ إلى المكتب في الإجتماع المقبل ولكن كنظن بأن الأشياء راه ماشي عادية، إذن ننتقل إلي الأسئلة الباقية ونبقى دائما مع السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بسؤال حول الفارق بين التوقيت الإداري، بين المغرب ودول الإتحاد الأوربي، هذا السؤال الذي قدم من طرف المستشار المحترم السي بدر الدين السنوسي، السي المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد بدر الدين السنوسي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

حضرات السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

أود أن أسائل الآن السيد الوزير لكن حول التوقيت الصيفي من المعروف أن أوربا تشرع في العمل بالتوقيت الصيفي بتقديم توقيتها بساعة كل سنة في بداية الربيع لأسباب إقتصادية وإجتماعية، منها الإقتصاد في إستهلاك الطاقة وتحسين ظروف العيش اليومية للسكان على الخصوص، عندئذ وكما ذكر بعض الزملاء يكون الفرق بين المغرب وأوربا ساعتين، هذا يعني أنه عندما تنطلق الإدارة العمومية والآلة الإقتصادية وآلة الإنتاج ببلادنا على الساعة الثامنة صباحا، تكون الساعة في أوربا هي العاشرة، والعاشرة صباحا عندنا تصادف وقت الغذاء عند الأوربيين إل آخر الأمر مما معناه أن التواصل يتم لمدة ثلاث إلى أربع ساعات كل يوم على وجه التقدير.

سيدي الوزير، نعتقد أن هذا الفرق الكبير بين الساعتين ينعكس سلبا على إقتصادنا بل هو مضربه، هذا في الوقت الذي نحاول أن يكون إقتصادنا مرتبطا ارتباطا وثيقا قويا بالإقتصاد الإوربي، وقد أبرمنا إتفاقية للتبادل الحر مع الإتحاد الأوربي بهدف تعزيز هذا

التواصل، إذن نسعى جادين لتقوية الترابط من جهة ونترك الفرق في التوقيت شاسعا يحد من هذا الترابط من جهة أخرى، فسؤالي للسيد الوزير، ما موقف الحكومة الموقرة في هذا الوضع الغريب؟ هل تفكر باعتماد توقيت صيفي لمعالجة هذا الخلل خدمة لاقتصادنا الوطني؟ لقد سبق وأن عملنا بالتوقيت الصيفي في الماضي وكانت التجربة ناجحة بكل المقاييس، فما الذي حصل حتى تخلينا عن هذا التوقيت رغم فوائده؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

شكرا للمستشار المحترم الأخ الأستاذ السنوسي ،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السؤال ديال الأستاذ المستشار هو يدخل في التنبيه أو تنبه المغاربة أخيرا لعامل الزمن كما سبق لي وأن قلت، وبالتالي فإن الجواب عن سؤاله يجد السياق ديالو في كل هذا النقاش الدائر الآن وهو نقاش بدون شك سيؤدي بنا إلى أن نجد الحل الملائم والأمثل للتعامل مع شركائنا الإقتصادية ولاسيما في الإتحاد الأوربي،

من الناحية القانونية لاشيء يمنع، إذ من المعروف بأن المرسوم الملكي سنة 1967، يحدد الساعة القانونية لتراب المملكة ويجعلها هي التوقيت الزمني المتوسط لخط اغرينتش، هذا القانون، ومع ذلك هذا المرسوم ينص كذلك فيه أنه إضافة 60 دقيقة وهي التي يتحدث عنها الزميل الأخ الأستاذ السنوسي.

أعتقد أن الأمر سيدخل في صيرورة الحديث الذي دار قبل قليل بالنسبة للتوقيت المستمر، فإذا أعتمد التوقيت المستمر، سنرى أن وضعا مثل هذا يجب أن يحل في الحين لأن إذاك الفروق التي أشار إليها ستصبح شاسعة على المغرب وتعامله مع الإتحاد الأوربي، فلهذا أؤكد له بأن سؤاله سيجد مني الدفع القوي نحو إثارة هذا الموضوع ونحن نناقش موضوع التوقيت المستمر في الحكومة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

بهذا نكون قد أتينا على الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ونشكره على كل الأجوبة ثم ننتقل الى قطاع العدل وأبلغ السادة المستشارين المحترمين أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هو الذي سيجيب على أسئلة السادة المستشارين المتعلقة بقطاع العدل، ونبدأ بالسؤال الأول حول إصلاح وتوسيع بنايات المحاكم ببلادنا، سؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين السي محمد تاضومانت، السي المستشار تفضلوا.

المستشار السيد محمد تاضومانت :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن وضعية المحاكم ببلادنا من حيث بنيتها وتجهيزاتها، وبالرغم من المجهودات التي بذلت في هذا النطاق، فإن أغلبها لاتزال دون المستوى المطلوب ولا تعكس هيبة القضاء وقداسته، وعلما أن عدة أوراش هي في طور الإنجاز لبناء أو توسيع وإصلاح عدة محاكم...

السيد رئيس الجلسة:

السادة المستشارين كرموا زميلكم بالإنصات، مولاي أحمد.

المستشار السيد محمد تاضومانت :

...بمختلف جهات المملكة، غير أن المحكمة الإبتدائية بإقليم طاطا لم تستفد من هاته الأوراش الإصلاحية، إذ لازالت تعاني من

تقادم بنايتها وغياب مكاتب في المستوى تأوي جميع العاملين في المحكمة وتساعدهم على أداء مهامهم في أحسن الظروف، علما أن قطاع العدل تقصده نسبة هامة من المواطنين لدراسة وحل كثير من الخلافات التي تنجم بين الأفراد والجماعات، لذا نلتمس منكم السيد الوزير العمل على تعيين قضاة في جميع البلديات، وذلك من أجل التخفيف على المواطنين عناء السفر إلى مقر العمالة، علما أن حكومتكم تحث على تقريب الإدارة من المواطنين، كما أن نفوذ إقليم طاطا يمتد على طول 360 كيلو متر، ويضم عدة محاكم كلها تفتقر إلى قضاة، مما يستدعي تعيينهم بالمحكمة التابعة لإقليم طاطا، وبهذا الصدد أسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل إصلاح وتوسيع بنايات المحاكم ببلادنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأترجى من السادة المستشارين المحترمين أن يلتزموا المقاعد المخصصة لهم وأن يتركوا المقاعد المخصصة للسادة الوزراء، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

قبل كل شيء أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الهام، وللجواب أقول بأنه تنفيذا لبرنامج إصلاح القضاء تواصل وزارة العدل مجهوداتها الهادفة إلى توفير بنايات لائقة للمحاكم في جل أرجاء المملكة، مما يساهم في تحسين صورة العدالة وظروف إستقبال المتقاضين وعمل القضاة والموظفين، ويمكن التأكيد أن الحصيلة هي جد إيجابية، حيث تم إنجاز عدة مشاريع لبناء محاكم جديدة، كما تم توسيع أو إعادة ترميم محاكم أخرى ومن المشاريع التي تم إنجازها في الثلاث سنوات الأخيرة نذكر: بناء محكمة الإستئناف بالراشيدية ومحكمة الإستئناف بتازة، كما تم توسيع محكمة الإستئناف بمكناس وإعادة ترميم محكمة الإستئناف بالرباط.

وفي إطار المشاريع المنجزة كذلك نذكر المحاكم الإبتدائية بكل من تزنيت وتاونات وبركان والفقيه بن صالح وميسور وبن سليمان والرماني، إضافة إلى مجموعة من مراكز القضاة المقيمين مثل تيفلت والحاجب وجمعة سحايم ومولاي ادريس زرهون، وقد روعيت في تصميم وبناء هذه المراكز عناصر تجعلها صالحة لإيواء محكمة ابتدائية كما هو الشأن بالنسبة لقصبة تادلة. وسيعزز هذا الرصيد بمشاريع أخرى توجد في طور الإنجاز، كما سيشرع في إنجاز مشاريع مبرمجة في إطار السنة المالية الحالية توجد قيد التأشير أو قيد الدراسة التقنية،

ومن المشاريع الموجودة في طور الإنجاز والتي ستنتهي الأشغال بها بعد شهور قليلة نجد إبتدائية صفرو وتارودانت ومركز القاضي المقيم بأصيلا، كما ستنتهي الأشغال مع بداية السنة القادمة بالنسبة للمشاريع التالية: المحكمة التجارية ومحكمة الإستئناف التجارية بفاس، استئنافية تطوان وأكادير، المحكمة التجارية بالرباط.

أما المشاريع التي توجد حاليا قيد الإنجاز فنذكر: محكمة الإستئناف بالعيون والقنيطرة والمحكمة التجارية بأكادير،إظافة إلى ابتدائية القنيطرة وسلا وكرسيف وآسفي ومراكز القضاة المقيمين بمشروع بلقصيري وسبت أولاد النمة ومولاي بوعزة وأبي الجعد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشاريع جديدة أخرى مبرمجة في إطار المخطط الخماسي ومن ضمنها ما أشار إليه السيد المستشار المحكمة الإبتدائية بطاطا. شكرا السيد الرئيس، والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد محمد تاضومانت :

شكرا السيد الوزير، على هذه الإجابة، إلا أننا نود أن نلفت إنتباهكم الى ضرورة تعيين قاضي جديد بإقليم طاطا وتوفير له وسيلة نقل خاصة تسهل له مأمورية التنقل بين بلديات الإقليم قصد حل النزاعات والمشاكل المطروحة عليه في ظروف مريحة ومناسبة لكافة المتقاضين، ونحيطكم علما السيد الوزير، أنه في السبعينات الى حدود التسعينات كان يتواجد قاضي في كل من بلدية آقا وبلدية فم مزيد، لذا نؤكد مرة أخرى، السيد الوزير، على ضرورة إتخاذ إجراءات فعالة في هذا المجال والسلام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الموالي موجه كذلك الى السيد وزير العدل حول إشكالية الرسائل والمكالمات الهاتفية المجهولة، هذا السؤال الذي قدم من طرف المستشارين المحترمين السي سعيد التدلاوي، السي أحمد الديبوني، الأستاذ السلامي، السي ميلودي عفوت، السي كبور الماسي، اسماعيل قيوح، السي عبد الرحمن بيجي، المستشار السي إبراهيم السالمي، السي محمد بلحسن، السي عادل المعطي، السي مومن البشير، السي محمد هلال، الكلمة للسي بلحسن السي المستشار المحترم تفضلوا.

المستشار السيد محمد بلحسن :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن عددا كبيرا من المواطنين يقعون ضحية تهم ملفقة بسبب رسائل أو مكالمات هاتفية مجهولة تتلقاها السلطات المعنية، وتبادر في أغلب الأحيان إلى تحريك مسطرة التحري دون أن تتوفر هذه الهوية الحقيقية لمصدر الرسائل أو غيرها من وسائل التبليغ هذا النوع من الوشاية، وإذا كنا نشاطر السلطات المعنية بالقيام بما يفرضه عليها واجبها بالسهر وحماية أمن المواطنين بالوسائل القانونية، فإننا نرى أن اعتماد هذا الأسلوب في التحري يخلق نوعا من البلبلة لدى المواطنين الذين يتعرضون لمثل هاته المضايقات خصوصا، إذا كانت مبنية على خلفيات غير موضوعية وإنطلاقا من الطابع التعسفي لهذه الظاهرة نود أن نسائل سيادة الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها لإنصاف المتضررين من التعسفات التي يتعرضون لها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير العدل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر السيد المستشار الذي تقدم بهذا السؤال الذي هو بالفعل سؤال دقيق وموضوع نقاش فقهي وقانوني.

في البداية، تجب الإشارة إلى أننا عندما نتكلم فيه عن الشكاية المجهولة لا يجب الخلط بين شكاية مجهولة وشكاية كاذبة أو كيدية، والشكاية المجهولة يمكن أن تكون مبنية على أساس وترتب كافة الأثار القانونية، ولا يمكن بتاتا إتخاذ موقف مبدئي من الرسالة المجهولة على أنها تتضمن معطيات كاذبة، وبهذا الخصوص تنص الفقرة الأولى من الفصل 38 من قانون المسطرة الجنائية على أن وكيل الملك يتسلم المحاضر والشكايات والوشايات ويقرر ما يجب أن يتخذ بشأنها من الإجراءات، معنى هذا أن النص القانوني لا يميز بين الشكاية ذات مصدر معروف والشكاية المجهولة التي تطرق لها السيد المستشار.

النيابة العامة عندما تتوصل بشكاية مجهولة لا يمكنها تجاهلها مطلقا وإلا ستكون قد فرطت في الحق العام، وفي واجب العدالة لمتابعة أية عملية إجرامية، نعم يجب أن يتم البحث بنوع من الحذر والإحتياط وإعتمادا على دور النيابة العامة في مراقبة الضابطة القضائية ومطالبتها في كل مرحلة بالمعلومات وبكل ما تم اكتشافه حول الشكاية، وذلك حتى لا يكون هناك أي تجاوز يضر بحق المواطن الذي ربما يكون بريئا.

أتفهم هاجس السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال، وإن الوزارة لمستعدة لتعميق النقاش حول هذا الموضوع، لكن بناء على وقائع محدودة ومضبوطة لنتمكن من تشخيص الخلل الذي قد يكون في الممارسة وليس في القانون، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموجه الى السيد وزير الخارجية والتعاون حول التهديدات الإسبانية وضمان سلامة عبور المغاربة المقيمين في الخارج، هذا السؤال الذي قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين السي رحو الهيلع رئيس الفريق، السي حميد كوسكوس، محمد قرو، السي محمد العربي بوراس والسي أحمد الشوفاني، الكلمة، تفضلوا السي المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد الشوفاني:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

بعد فشل مفاوضات الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي، تحاول إسبانيا عبر مختلف الأشكال الضغط على المغرب بل وإطلاق بعض التهديدات وصلت إلى حد التلميح بعرقلة عملية عبور المواطنين المقيمين بالخارج خلال عطلتهم السنوية، وهو ما يعد إنتهاكا واضحا لكل المواثيق الدولية ومبدأ حماية حقوق الإنسان، ونسألكم معالي الوزير عن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للضغط على إسبانيا بعدم إستغلال هذا الموضوع لإقتحامه في ملف المفاوضات، وكذلك عن الترتيبات التي اتخذت لضمان سلامة عبور مواطنينا المقيمين بالخارج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد كاتب الدولة، السيد الوزير تفضلوا.

السيد الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين المحترمين لتفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، والذي جاء في الوقت المناسب ونحن على أبواب العطلة الصيفية وعودة أكثر من مليون مغربية ومغربي إلى المملكة المغربية لقضاء العطلة الصيفية بالمملكة، أود في البداية أن أذكر أن في نطاق الرعاية السامية لصاحب الجلالة لرعاياه بالخارج أمر الملك أن تذهب الى مدريد في الشهر الماضي بعثة وزارية هامة للتباحث مع السلطات الإ سبانية موضوع العبور، وكان الرد على المستوى السياسي إيجابي والضمانات أعطيت لكي تكون عملية العبور، إن شاء الله، أن تمر في أحسن الظروف وأمر صاحب الجلالة السيد الوزير الأول، الذي ترأس الإجتماع للجنة الوطنية الخاصة والتي تشرف على عملية العبور وأسفر عن هذا الإجتماع برنامج عمل متكامل شامل، يأخذ بعين الإعتبار جميع الجوانب لعملية العبور، كانت تتعلق بالمسائل المسطرية أو الإدارية أو الجمركية أو الصحية أو الأمنية أو كان الأمر يتعلق بالإستثمارات بالنسبة لبعض أماكن الراحة طول الطريق.

وسيعزز هذا العمل المؤسساتي الحكومي من طرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن، التي ستعطي نظرا لتجربتها وحساسيتها الخاصة لموضوع التضامن والإسعافات بعض المساعدة لا خارج الوطن على التراب الإسباني أو داخل الوطن، كما جرت إتصالات مع السلطات الإسبانية حيث تم إجتماع اللجنة المشتركة المغربية الإسبانية في الأسبوع الماضي بأشبيليا، وحيث سطرت جميع التدابير التي ستتخذ من طرف السلطات الإسبانية أو من طرف السلطات المغربية أو معا في نطاق عملية العبور، ويمكن القول على أن هناك لا توجد أي تهديدات معينة لعرقلة عملية العبور. ونحن كلنا نرحب مسبقا بجاليتنا المغربية القاطنة بالخارج وخاصة بأوربا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السي محمد قرو لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أولا نشكركم على إجابتكم ونحن نثمن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لضمان عبور مواطنينا القاطنين بخارج المغرب، ولكن السيد الوزير يعني باش نتطلقو من الأمر الواقع، حقيقة رسميا ماكايناش تهديدات ولا تخوفات رسميا من الجانب الإسباني ولكن السيد الوزير هناك تهديدات من طرف المواطنين الإسبان اللي ربما الحكومة حتى هي ماكتحكمش فيها وخصوصا كيجيو المواطنون عابرين ملي كيوقفوا في شي إستراحة كيكونوا معرضين يعني كيهجموا عليهم، ولهذا بغينا باش تكون مسائل عملية.

باش يعني يكون واحد الإرشاد واحد التحسيس للمواطنين ديالنا اللي كيجيو يعبرو باش يكونوا يعطيوهم المناطق فين يوقفوا، وهانوك المناطق اللي غادي يقفوا فيها غادي يكون تما واحد الحراسة معززة تكون بالإتفاق مع إسبانيا، هذا هو السيد الوزير اللي بغينا، بغينا إجراءات عملية، حقيقة بالنسبة للحكومة الإسبانية ولا الأمن ديالهم ماكاين مشكل ولكن عمليا في الميدان بغينا ذاك الشي يتسطر بوضوح وتكون نقط الإستراحة معروفة ويكون فيه إجراءات أمنية يعني غير عادية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، بهذا الجواب أشكر السيد الوزير على مساهمته وطمأنينة المواطنين، وننتقل الى قطاع التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن بسؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين السي محمد عذاب الزغاري، السي عبد القادر النميلي، كذلك السي أحمد الجغيري حول الضمان الإجتماعي للصناع التقليديين، السي محمد عذاب الزغاري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية لابد أن أفتح واحد القوس لأذكر بهذا السؤال اللي بدينا به في البداية ديال هاذ الحكومة الموقرة، واللي كنا استبشرنا خيرا أن وزير التشغيل كان ينتمي إلى هذا القطاع واعترف بأنه إبن لصانع تقليدي، وكان أملنا أن تحل هذه الإشكالية اللي كتعلق بالضمان الإجتماعي، والآن نستبشر خيرا لأننا بين يدي وزير له علاقة بقطاع الصناعة التقليدية وهو يعرفها وهي تعرفه، ونطلب من الله أن يحل هذا الإشكال.

سؤالي : تطرح إشكالية تمديد العمل بنظام الضمان الإجتماعي بقطاع الصناعة التقليدية عدة مشاكل، أولها عدم ملاءمة هذا النظام لطبيعة العلاقة ديال الشغل بهذا القطاع، وثانيها عدم قدرة الصناع على الإستجابة لشروط وآليات النظام المعمول به حاليا، وهذا كيؤدي إلى مشكل عويص بهذا الخصوص، واللي كيتمثل في المتابعات القضائية التي أثارها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ضد العديد من الصناع التقليديين، الشي الذي

يهدد هؤلاء الصناع ماليا وإجتماعيا، بل إنهم مهددون بالإكراه البدني إذا لم يتمكنوا من أداء مستحقات الصندوق.

من المعلوم أيضا أن هاته المتابعات مبنية لا علاقة لها بالقانون، والأمثلة عديدة، ولهذا نسائل السيد الوزير ماهي المعايير المعتمدة لتمديد نظام الضمان الإجتماعي على الصناع التقليديين؟ ولماذا لم تستطع الوزارة إيجاد حل لهذا المشكل؟ وهل ستعمل الوزارة على إيقاف المتابعة ضد الصناع التقليديين إلى حين إيجاد نظام ملائم لقطاع الصناعة التقليدية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عباس الفاسي وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن :

أشكر السيد النائب المحترم على سؤاله، بغيت نذكر على أنه القانون المنظم للضمان الإجتماعي هو القانون ديال يوليوز 72، القانون ديال 72 هو القانون الأساسي وضع واحد المبدأ وهو الأجير والمشغل، الأجير عندو التغطية، عندو ثلاثة ديال الإستفادات من الضمان الإجتماعي، عندو التعويضات العائلية، عندو التقاعد أو المعاش وعندو استرجاع المبالغ أثناء المرض، ولكن الدولة قررت من 72 حتى 93 ماطبقشي القانون على الصناع التقليديين، في 93 قالت الدولة بقانون، قانون الضبط ديال 29 أبريل 93 مددت القانون ديال 72 المنظم للضمان الإجتماعي للصناع التقليديين، هنا لابد أن أوضح كاين مليون و600 ألف تقريبا صانع تقليدي، 8000 مؤسسة هي اللي خاضعة للقانون ديال الضمان الإجتماعي أي الأغلبية الساحقة أي مليون و500 ألف صانع ماتيخلصوش الضمان الإجتماعي لأنه خدام على حسابو ماعندوش المأجورين أو عندو احد، أنا غادي نفسر علاش واحد إذن هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية ملي خرج هاذ القانون أي الصناع التقليديين الممثلين ديالهم المنتخبين رفضوا وجاوتيحتجوا إلى آخره، السؤال اللي موضوع هو درنا التسهيلات، الدولة دارت تسهيلات، الأولى من التسهيلات أنه يكون عندو خمسة أجراء عاد يكون الضمان الإجتماعي يكونوا عندو خمسة الأجراء إيلا كان عندو واحد ماكاينش الضمان الإجتماعي 4،3،2 درنا هاذ التسهيلات، ثانيا درناه اختياري ماخرجشي واحد البلاغ وقال اللي ماجاشي دابا وانخرط في الضمان الإجتماعي غادي يتعاقب، بقي إختياري الى اليوم، إذن السؤال الموضوع بالنسبة للصانع التقليدي الحجام والجزار واللي تيصاوب الجلابة هذا ماكاين مشكل، ولكن مؤسسة اللي تتصدر إلى الخارج واللي تتربح واللي تنتج ، مايمكنشي تقول لأن اسميتها الصناعة التقليدية الأجراء مايكونوشاي عندهم التغطية، كيخصنا نشوفو المصلحة ديال الصانع التقليدي صاحب المؤسسة، أنا قلت لكم 90٪ ماكاينش هاذ الشي ونشوفو صاحب المؤسسة ونشوفو المصلحة كذلك ديال العمال، هذا اللي درنا.

الآن مازال هاذ الشي حقيقة لابد غادي نمشيو فيه تدريجيا لأنه هاذ الطبقة هاذي عزيزة على جلالة الملك وعلى الشعب المغربي، وهذه مناسبة باش نحييها ونبرز الدور ديالها في معركة التحرير ديال الوطن ودورها في الإقتصاد المغربي وفي الإشعاع وفي الحضارة، والإشعاع المغربي في الخارج في أوربا وفي الشرق العربي وفي الخليج، إذن تنأكد للسيد النائب المحترم أنا غادي ننكب من جديد على هاذ الملف هذا ونقدم إقتراحات جديدة للحكومة، وكذلك فيما يتعلق بالمتابعات القضائية، أنا سألت في الضمان الإجتماعي هذا الأسبوع ماكايناش هاذ الدعاوي، تنطلب من السيد النائب المحترم إيلا كانوا شي دعاوي باش الضمان الإجتماعي يسترجع المبالغ ديالو يعطيني الأسماء ويعطيني اللائحة وأنا غادي أنكب عليها بعطف كبير، لأنهم الصناع التقليديين يستحقون كل عطف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هل هناك تعقيب؟ دائما السي عذاب الزغاري، السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

أنا بدوري كنشكر السيد الوزير على الإجابة ديالو، ولكن اللي بغينا، بغينا حل لهذه المعضلة هاذي، أنا ماكنتكلمش على المؤسسات وأنا متفق مع السيد الوزير لأن المؤسسة مادام غادي يكون عندها ولحد العدد ديال المأجورين لابد غادي ترضخ للنظام ديال الضمان الإجتماعي اللي كنا سعينا من وراءه، وكنا درنا واحد العدد ديال الإجتماعات في الوزارة على أنه يكان واحد النظام اللي تيلاءم هاذ الفئة هاذي أنا كنعرفو بأن النظام ديال الضمان الإجتماعي الأداء ديالو تيوصل ل 20٪ في الأجرة ماكيناسبش هاذ القطاع ونزيد نأكد للسيد الوزير احنا عندنا ملفات وغادي نعطي غير مثال وكنا بدينا واحد المجموعة ديال الصناع من مدينة أزرو حتى لصندوق الضمان الإجتماعي واللي واحد البناي ماعندوش في راس مالو حتى 10 آلاف درهم ومخرجين لو 60 مليون.

السيد الوزير، خصنا نعترفو بأنه كاين تلاعبات ديال الموظفين، كاين فوضى في هذاك القطاع، كاين اللي خصو يخلص وماتيخلصش وكاين اللي مايخصوش يخلص ماخصوش يرضخ لهاذ النظام ، حنا ولينا كنشوفو واحد العدد ديال الصناع في السجن أنا كنتمنى أنه صانع تقليدي يدخل للسجن والراس ديالو مرتفع على أنه غادي يؤدي واحد الواجب، غادي يلقن حرفة لنوك المساجين وهذا هو الدور ديالهم وباعتراف الجميع ولكن ما يدخلش على واحد الإكراه اللي هو ماشي في استطاعتو مظلوم، واش رجل صنايعي ماعندوش حتى 20 ألف درهم في راس مالو وكيخرجوا الوثائق تيثبتوا لو 50 و60 مليون ،شحال من واحد دخل للحبس، شحال من واحد راه هربان حنا بغينا هاذ المشكل يتحل في خطرة، مابقيناش المتابعات القضائية، هذاك الصانع التقليدي بالأحرى يتكافى مع القوت ديالو وديال نوك الثلاثة أو الأربعة ديال الناس اللي معه.

هاذ الإشكالية كاينة السيد الوزير وإيلاكان الملفات حناكاين الملفات موجودين وهذا نداء كنوجهوه للصناع التقليديين لأنه راه اللي قال السيد الوزير راه تناكدو أنه الصناع التقليديين عندهم عطف لا ديال صاحب الجلالة ولا ديال الحكومة ولا ديال الجميع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم رد تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن:

كلمة قصيرة، هو الآن كاينة لجنة اللي تتدرس هاذ الموضوع قرها المجلس الإداري ديال صندوق الضمان الإجتماعي في دجنبر الأخير، لأن السؤال اللي خصنا نجاوبو عليه كلنا واش المشغل صانع تقليدي عندو عمال؟ واش يكون الضمان الإجتماعي؟ هذا السؤال كلشي يمكن لو يجاوب على هاذ السؤال، هذا مبدأ واش نعفيو الصناع التقليديين وما يدخلوشي المأجورين ديالهم في الضمان الإجتماعي أولا، هذا سؤال إذن خصنا نصيبو، المبدأ يبقى ولكن نخففو على الأغلبية الساحقة ديال الصناع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره كذلك على مساهمته، ثم ننتقل إلى قطاع الصيد البحري بسؤال حول واقع قطاع الصيد البحري، سؤال تقدم به المستشار المحترم السي عبد الجبار بوملحة.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يشير التقرير الذي أنجزه خبير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة بمساعدة خبراء مغاربة حول وضعية غرف الصيد البحري ببلادنا، إلى إلا أن هذه الأخيرة تتخبط في عدة مشاكل تجعلها بعيدة عن إنشغالات المهنيين، وذلك ينعكس سلبا على القطاع البحري ككل، وذلك راجع كما يشير التقرير إلى ضعف التأطير وغياب مخاطبين

مباشرين على مستوى الوزارة الوصية، ونظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي ودوره الفعال في الرفع من وثيرة النمو الإقتصادي، نسائلكم السيد الوزير عن البرامج التي تعتمدها وزارتكم للنهوض بهذا القطاع والعمل على تأطير غرف الصيد البحري، وفي إطار استراتيجية تنموية شاملة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصيد البحري.

السيد سعيد شباعتو وزير الصيد البحري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا كما جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتمويل دراسة في إطار مشروع تعاون مابين هذه المنظمة ووزارة الصيد البحري، وترمي هذه الدراسة الى المساهمة في تحسين تنظيم وتسيير الغرف وكذلك وضع خطة برامج من أجل تقوية قدراتها البشرية والمادية مع العلم أن هاته الغرف لازالت فتية وفي بداية أنشطتها، واقترح الخبراء اللي اشتغلوا في إطار هذا المشروع بعض الإجراءات من أجل حل بعض الصعوبات ونذكر من هاذ الإجراءات اللي اقترحها الخبراء:

1. وضع خلية فعالة بالوزارة تهتم بالعلاقات مع الغرف، وهذا ماتم إنجازه.
2. تحديد مفهوم مهام هاته الغرف ومجال تدخلها، وكذلك شرح هذه التدخلات ودور الغرف المهنية.
3. تزويد الغرف بالوسائل الضرورية لتحسين تسيير مصالحها الداخلية.
4. الرفع من مستوى التشاور بين المتدخلين في قطاع الصيد البحري، تحت إشراف هاته الغرف والتنسيق مع أجهزة البحث والتكوين في القطاع.
5. وضع برنامج عمل وتوفير أدوات المتابعة.
6. توفير الظروف اللازمة لإنجاز هاته البرامج وإرشاد المهنيين، إلا أن كما تعلمون السادة ممثلي المهنيين في القطاع، فتأطير غرف الصيد البحري من شأنه أن يدعم نشاط هذه الغرف كمحاور أساسي في القطاع فيما يخص برامجها وعملها، وكذلك فيما يخص تنفيذ اسراتيجية الوزارة اللي كتمثل في المحاور الأساسية التالية:

أولا المحافظة على الموارد السمكية، وهذا إذن برنامج أو إستراتيجية القطاع، أولا تدعيم البحث العلمي، تدبير مسؤول ومستديم للموارد السمكية وتحسين مخطط مراقبة البواخر وكذلك تربية الأحياء المائية.

محور ثاني هو من المحاور الأساسية: تأهيل القطاع، وذلك بتحديد أسطول الصيد الساحلي وكذلك دعم الأسطول التقليدي وتحسين البنيات الأساسية لاستقبال المنتوج، وهي تهيئ واستصلاح الموانئ، تحسين تنافسية مقاولات الصيد وكذلك إعادة النظر في تسويق المواد السمكية في الداخل وفي الخارج.

وهناك محور ثالث: استراتيجية الوزارة هي الإنعاش الإجتماعي لرجال البحر، وكيتمثل هذا: أولا، تطوير التكوين البحري وإعادة التكوين، تدعيم السلامة البحرية والإنقاذ البحري، وضع نظام للتغطية الإجتماعية لرجال البحر وإحداث قرى ونقط للتفريخ، وهذا هو يعني الملخص نتاع البرنامج نتاع الوزارة، وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار، لكم الكلمة السي بوملحة.

المستشار السيد عبد الجبار بوملحة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نشكركم السيد الوزير على الشروحات التي تقدمتم بها إلى المجلس الموقر، والتي تبدو موضوعية إلا أن الواقع مؤلم يختلف تماما عن طموحات وأهداف المهنيين الذين ناضلوا من أجل إبراز هذه الغرف، وكان من الواجب على الوزارة الوصية أن تضع برامج دقيقة تطبقها هذه الغرف الفتية في البداية مع متابعة مسؤولة، نظرا لعدم خبرة أغلبية الأعضاء، إلا أن شيئا من هذا لم يتم، كما أن جمود هاته الغرف وإنعدام مردوديتها وإهتمامها بأشياء بعيدة كل البعد عن مصالح القطاع والمهنيين يجعلنا نخشى على مستقبلها وعدم فعاليتها، بل يخشى على تنحيتها النهائية، فدور الوزارة الوصية لا ينحصر في المراقبة المالية فحسب بل بل يجب أن يتجلى في تتبع السير لهذه المؤسسات ووضع برامج تعود بالنفع على المهنيين، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصيد البحري :

السيد الرئيس،

أنا أظن أن السيد المستشار المحترم أن اللي يمكن يحاسب الغرف هم الناخبين داخل القطاع، هم الحرفيين، فما نبغيش نمشي في نفس الإتجاه السيد المستشار لأن هناك غرف اللي كتشتغل ولو أنها في البداية فكتشتغل وكتعمل مجهودها وعندها برامجها والوزارة كتساعدها باش يمكن لها يعني تزيد للقدام فيما يخص الأعمال اللي كتقوم بها، ولكن باش تكون الوصاية وصاية شاملة وتدخل مباشر في أشغال الغرف، أظن هذا شيء غير قانوني وغير محمود فيه، ولهذا فالإقتراع من طرف المهنيين هو الإجراء الأساسي والوحيد اللي يمكن يحاسب الغرف، وشكرا لكم السيدالرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته، ثم ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز وهي أربع أسئلة أولها سؤال مقدم من طرف المستشار المحترم السي أحمد المالكي حول حالة الطرق، السي المالكي لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد المالكي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبعد، يشرفني، السيد الوزير، أن أوجه سؤالي المتعلق بوضعية الطرق والجسور بالجهة الشرقية، ولقد طرحت هذا السؤال في شهر أكتوبر في السنة الفارطة ولكن بالرغم من ذلك مازال سؤالي يكتسي نفس الأهمية لكون مختلف الطرق المتضررة والواردة في هذا التدخل لم تعرف أدنى إصلاح بعد الأضرار الجسيمة التي لحقتها من جراء التساقطات المطرية الغزيرة والفيضانات التي عرفتها المنطقة، وحتى لا يكون تدخلي عاما سأحدد لكم الطرق والجسور التي ساءت حالها وهي الطريق الجهوية رقم 605 الرابطة بين الناضور- حاسي بركان- تاوريرت، وماعرفته قنطرة واد زا المتواجدة بهذا المحور، حيث أنها لا ترتفع عنها إلا بحوالي أمطار قليلة وهو ما جعل قافلة السيارات والحافلات المارة عبره تتوقف وتبحث عن ممرات أخرى وهي نفس الحالة بالنسبة للطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين الناضور وصاكا وكرسيف حيث انسابت مياه الأودية فوق الجسور والقناطر وسببت ذعرا كبيرا لدى المسافرين المارين عبر هذه المسالك والطرق.

ويبقى السؤال، السيد الوزير، إلى متى ستبقى وضعية الطرق والجسور على هذا الحال؟ وننتظر كلما سقطت أمطار الرحمة بهذه المنطقة لشل وتوقف حركة التنقل عبر هاته الممرات وعزل الأقاليم عن المدن المجاورة فإلى متى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير التجهيز.

السيد بوعمرو تغوان وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المتعلق بحالة الطريقين الوطنيين، بالفعل فالطريق الجهوي 605 لما كان يعرف جهوي هو الآن أصبح طريق وطني وحديث العهد وحديث الأشغال، يربط بين الناضور وتاوريرت، وكذلك الطريق الوطني رقم 15 الذي يربط بين الناظور وكرسيف عبر صاكا، وفعلا هذين الطريقين خلال شهر أكتوبر الماضي التساقطات المطرية الهامة اللي عرفتها المنطقة، بحيث مثلا مستوى الحوض ديال واد زا والنواحي كان الصبيب كيفوت 7500 متر مكعب في الثانية، مما جعل أن الطابع ديال هاذ التساقطات الرعدية وعندها طابع عاصفي، وبذلك كانت الأمطار والحجم ديال السيولة كيفوت المستوى ديال القناطر، وكيفوت المستوى ديال المنشآت الفنية.

لكن هذين الطريقين يعني بالنسبة للطريق الوطني الأول كان تدخل الفرق ديال الصيانة، وكما كنعرفو جميع في التقنيات اللي هي مستعملة الآن في إنجاز المنشآت الفنية، فالقناطر بنفسها بقت تابتة والحمد لله لم تمس إنما ذيك الردوم وماتنسميوه ب: les ramblets d'accès اللي كيمشيو لهاذ القناطر هاذو تم إعادتهم بعد التدخل والآن هاذ الطريق هذا من الطرق اللي هي في هاذ المنطقة ديال الناضور اللي هي طريق حديث العهد وحديث البناية والإصلاح واللي هو في مستوى جيد، كذلك بالنسبة للطريق رقم 15 من كرسيف في إتجاه الناضور وكان حصل لي الشرف مع السادة المنتخبين، والسلطات المحلية اللي زارت هذا المنطقة هاذي نظرا للعواصف ديالو والسيولة اللي تعرضت لها المنطقة ذاك الممر le couloir ديال تازة آنذاك، وفعلا كذلك اشتغلنا بجميع الإمكانيات لا الموجودة محليا ولا عند الوزارة، وهاذ المحور كذلك الآن هو جاهز للمرور وتم إصلاح بعض الفيضانات باستثناء بعض النقط السوداء اللي كتكون فيها يعني عملية أو إعادة بناء من جديد اللي هي مبرمجة حسب الأولوية وحسب البرنامج اللي هو مسطر من طرف مديرية الطرق للقضاء على النقط السوداء وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار السي المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا على الجواب القيم ولكن ارتأيت أن أكون أكثر خصوصية في تعقيبي، وذلك لضرب أمثال فيما يتعلق بوضعية الطرق المترددية منها:

1. الطريق الجهوية رقم 605 الرابط بين إقليم تاوريرت والناضور منقسم إلى نصفين عند قنطرة واد زا بسبب الفيضانات التي عرفتها المنطقة في شهر 11 من السنة الفارطة والتي مازالت على حالتها رغم الإصلاحات الترقيعية والتي وجودها كعدمها.
2. ونفس الحالة للطريق الوطنية رقم 15 الرابط بين الناضور وكرسيف التي هي أيضا ليست أحسن حالا من الأولى.
3. الطريق الرئيسية والوحيدة الرابطة من فاس عبر تازة إلى الجهة الشرقية والتي تتمثل خطورتها في صورة متجلية للعيان عند سد ادريس الأول قرب خميس سيدي عبد الجليل والتي تنخرها المياه من الأسفل باستمرار، والتي تعتبر خطرا يهدد مستعمليها وخاصة الجالية المغربية التي تجهل وضعيتها السيئة، والتي تتسبب في كوارث وحوادث خطيرة وأملنا السيد الوزير المحترم التعجيل بإنجاز الطريق السيار الذي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، ونسألكم السيد الوزير المحترم في هذا الإطار عن البرنامج الوطني الذي تنوي الحكومة إنجازه في هذا الصدد، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، على سؤاله الجديد، السيد الوزير...

السيد وزير التجهيز :

يعني كما قلت بالنسبة للطريق الوطنية رقم 19 وبالنسبة للطريق الوطنية رقم 15 من تاورّيرت حتى الناضور، ومن كرسيف عبر صاكا حتى الناضور، هذه طرق يعني فيما يخص الفياضات ديال السنة الأخيرة تم الإصلاح كلها، إلا أن هذه الطرق كما قلت فيها بعض النقط، فيها بعض المنشآت الفنية اللي هي مرتبة حسب حركة المرور وحسب الأولويات على الصعيد الوطني،

فيما يخص السؤال ديال الطريق الوطني رقم 1 مطماطة... مطماطة ياك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الطريق رقم 6.

السيد وزير التجهيز:

الطريق الوطني رقم 6، الطريق الرئيسي رقم 1 سابقا، إيلا فهمت أنه يتكلم، ربما أنكم من الجهة عن مطماطة، مطماطة معروفة بإنجراف التربة ديالها، معروفة والناس اللي اشتغلوا وكانوا أطر في وزارة الأشغال العمومية كيعرفوا هاذ المنطقة هاذي معروفة بنوع التربة وهو ماشي مشكل ديال الفياضانات أو ديال طبقة جوفية مائية أو غيره هو مشكل آخر، مشكل جيوتقني ديال المنطقة الوزارة ديال التجهيز، مديرية الطرق واضعة واحد الإستراتيجية باش غادي تعاود هاذ المقطع وغادي تقوم بالإصلاحات اللازمة له في إطار المشاريع اللي هي عندها في المنطقة، هذا مع العلم أن الطريق الوطنية رقم 6من الرباط حتى وجدة هو من المحاور اللي هي جيدة والمحاور اللي الصيانة ديالتها سنويا تتكلف الدولة ميزانية عامة ومقارنة مع طرق وطنية أخري بمناطق أخرى، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

السؤال الموالي يهم الطريق الساحلية رقم 16 الرابطة بين طنجة والسعيدية السؤال قدم من طرف المستشار المحترم السي عبد الرحمن أوشن الذي هو كذلك إبن نفس المنطقة، دائما أبناء المنطقة الشمالية.

المستشار السيد عبد الرحمن أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التجهيز ويتعلق بالإستفسار عن التحويل الذي عرفته الدراسة الأولية التي أنجزت لبناء مشروع الطريق الساحلية الرابطة بين مدينة طنجة في الشمال الغربي بمدينة السعيدية بالشمال الشرقي من بلادنا، وهي التي تحمل رقم 16، فكما تعلمون السيد الوزير فإن الدراسة التمهيدية الأولى لإنجاز هذه الطريق كانت قد خلصت إلى المرور بكل الجماعات الساحلية بالنسبة لتراب إقليم الناضور، إنطلاقا من مدينة الناضور إلى بلدية بني أنصار تم فرخانة فجماعة بني شيكر فإعزالن ثم جماعة أمجاو فتازاغين وكلها جماعات محادية جدا للساحل المتوسطي وهي كلها آهلة بالسكان ومؤهلة جدا للسياحة.

إلا أن الذي حدث كما بلغ إلى علمنا أخيرا، أنه وقع تغيير على مستوى هذه الدراسة، بحيث أصبحت أو إنحرفت بعض الشيء عن هذا المسار وإتخذت مسارا آخر داخليا بعض الشيء تاركة وراءها جماعات لا تستفيذ من هذه الطريق، فرغم أن هذا المسار الجديد الثاني الذي إتخذته هذه الدراسة يبعد هذه الطريق ويبعد هذا المشروع عن الساحل الذي أنشئ المشروع أساسا من أجله طبعا لأهداف تنموية بالأساس خاصة على المستوى السياحي، إذن سؤالنا السيد الوزير هو ماهي الأسباب الداعية الى هذا التغيير الذي عرفته هذه الدراسة من جهة؟ سؤال ربما أهم منه هو أن تخبرنا وزارة التجهيز عن برنامج إنجاز هذه الطريق، وأين وصلت الأشغال به؟

وسؤال أخير يتعلق ويرد على لسان كل ربما المغاربة وخاصة أبناء المناطق الشمالية يعني متى سينعم أبناء هذه المناطق بفرحة إستعمال هذه الطريق لتفك عنهم العزلة وليستفينوا بعض الشيء من مدخراتهم خاصة أبناء جاليتنا بالخارج المقيمين على هذا الساحل؟

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا الطريق المحيطي المتوسطي اللي كينطلق من طنجة في إتجاه السعيدية، طريق على طول مايزيد على 550 كيلو متر، الدراسات اللي عرفها خلال الثلاث أو أربع سنوات الأخيرة كانت دراسات معمقة وصعبة نظرا للتضاريس والمنطقة، وفعلا بالنسبة للمنطقة والسؤال ديال السيد المستشار المحترم أنه كان خيارين يعني جوج ديال les variantes بالنسبة لهذه المنطقة مخطط رسم يمر محادي للبحر وكيمر من المنطقة اللي ذكرها السي عبد الرحمن ومخطط آخر قاري كينطلق من الوراء، وبالنسبة للمخططين هما كلهم مخططين الهدف منهم لأنه من الطريق المحيطي الهدف منه هو المناطق كلها ديال الريف يجمع فيما بينها ويكون واحد المحور أفقي لحركة المرور بهاذ الأقاليم ويربط بيناتها، بالنسبة للمخططين كلهم كيلعبوا هاذ الدور، إلا أنه بالنسبة للمخطط اللي هو محيط بالبحر كانت هناك يعني وهذه مسألة مسطرة دائما تتكون في جميع الدراسات أنه كيكون عدة بدائل، هاذ البديل ديال المخطط أنه يمر عبر المحيط تم التخلي عنه نظرا لأنه كيمر بواحد الكتلة البركانية وبواحد التضاريس صعبة.

ولكن بموازاة مع أنه بعد تم إختيار المخطط الآخر اللي هو قاري أنه الهدف كما قلت من المشروع كله هو فك العزلة عن هاته المناطق وتسهيل حركة المرور أنه المشاريع اللي هي موازية لهذا الطريق المحيطي ستنجز كذلك بالموازاة ومنها السي عبد الرحمن الطريق اللي هذا واحد 20 يوم ألقيت عليه سؤال، قلت لك غادي يتنجز كذلك في نفس العملية، فهاذ المخطط لا يعني أنه هاذيك المنطقة اللي مامرشاي منها الطريق المحيطي، وإنما كاين طرق أخرى اللي هي عمودية غاد تجي تربط، وهذا هو الإستراتيجية العامة فيما يخص الرسم والتصور ديال المكان اللي غادي يمر منو الطريق المحيطي واللي هو أصبح الآن نهائيا.

فيما يخص التمويل، كما كتعرفوا المقاطع اللي هي الآن طور الإنجاز هي كتمتد من طنجة حتى الفنيدق، آخر حلقة هي الفنيدق الآن إنطلقت بها الأشغال، كاين في الأسابيع المقبلة توقيع مع اليابان فيما يخص المقطع تطوان حتى الجبهة، كاين كما في علمكم بالنسبة للجبهة وهوالمقطع الأصعب والأكثر ثمن ما بين الجبهة حتى الحسيمة توقعت مع الإتحاد الأوبي وعندو الملفات وعندو الكناش وكنتظرو غير الإذن بالإعلان عن الصفقة والمقطع الأخير الحسيمة في إتجاه راس كبدانة، كذلك هو غادي يكون ممول من كل من الجانب الإيطالي والجانب الإماراتي والمفاوضات وتسليم الوثائق جارية وغادي إن شاء الله هاذ المحور كلو تنطلق به عدة ورشات عاى جميع الجبهات باش يكون جاهزفي الوقت ديالو اللي هو مطلوب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب السي عبد الرحمن؟ تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمن أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي أفدتمونا بها حول هذا المشروع الحلم بالنسبة لسكان الشمال لأنه طال إنتظارهم له لعقود، غير أن الملاحظ السيد الوزير في جوابكم وكان جوابا في الحقيقة شاملا ولامس جوانب سؤالنا إلا أنه بالنسبة للسؤال الذي طرحناه حول برنامج الإنجاز يعني الأشغال هل هي جارية الآن؟

ولدينا هاته التساؤلات ترد على لسان المواطنين بالمنطقة الشمالية يوميا، هل هناك إنجازات فعلا في الميدان؟ ثم سؤال آخر حول متى تفكر وزارة التجهيز في إنهاء هذا المشروع؟ في كم مدة؟ لأنه بالنسبة لهؤلاء السكان المقصود من طرح أسئلتنا السيد الوزير هو أن نلامس تساؤلات المواطنين، لسنا نحن لأن بالنسبة لنا نحن لنا فرص اللقاء بكم باستمرار ولكن نتخذها هذه فرصة لتجيبوا عن أسئلة المواطنين، خاصة في هذه المناطق الذين كما قلت لكم يعتبر هذا المشروع حلما بالنسبة لهم، وقد راودهم لعقود والآن ينتظرون يوميا التعجيل بإنجازه، فهل هناك أشغال جارية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار اللي غادي يتيح لي ربما الفرصة لكي أوضح بعض المعلومات فيما يخص هذا المشروع المهم جدا، ففعلا الشطور اللي هي أنجزت بالإمكانيات ديال الوزارة منها كما قلت المقطع من طنجة حتى الفنيدق الأشغال غادي تنتهي منو تكون هذه الطريق المحوري من هنا ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر كاملة الأشغال، الشطر كذلك إبتداء من السعيدية حتى راس كبدانة بما فيه القنيطرة الكبيرة على وادي ملوية جاهز كما في علمكم، تبقى الشطور الأخرى اللي هي ربما أهم واللي هي كتمر بمناطق ماكايناش منعدمة المسالك بها، هاذي مشاريع أهمها هو اللي يمولوا الإتحاد الأوربي 800 مليون درهم يعني تقريبا النصف ديال الميزانية ديال الإستثمار ديال مديرية الطرق، هاذ المشروع هذا قمنا بجميع الدراسات، حتى أنه في الأسبوع اللي فات مشيت أنا زرت السيد رئيس البعثة السفير في مكتبو وتذاكرت معه وقلت له يا سيدي حنا المشروع عندنا موجود.

كان من المرتقب باش ننطلقو في الأشغال ولكن حنا الآن وبل أكثر من ذلك حنا الآن بإتصال مع بروكسيل تنوي يوم 11 و12 juin المقبل نمشيو نشوفو في عين المكان على أساس لأنه جميع كلشي موجود إلا أنه الممولين عندهم مساطر، عندهم طرقهم، عندهم كناش التحملات والوثائق اللي كيطلبوها لنا، ماكنقومو بها ماتنمدوها حتى في بلاصة أخرى كأننا غادي نجزو مقاطع طرقية لأول مرة، هذا ربما من حقهم لأنه كيمولوا مشاريع ولكن حبيت نعطيكم هاذ التفاصيل باش نكونو على علم لأنه حصل تأخير، التأخير ليس يعني جا من أنها مشكلة دراسات أو مسألة الحكومة ماتقدمتشاي بالوثائق اللازمة ديال طلب القروض، غير أنه الممولين عندهم طريقة ديالتهم ديال إقتناع المشاريع، عندهم طريقتهم اللي كيتمشاو عليها، نفس الشي بالنسبة لليابانيين في الشطور الأخرى.

حنا اللي كنقولو أنه من هنا لأخر السنة إن شاء الله غادي تكون تنطلق هاذ المقاطع الثلاثة كلها الأشغال إلى هاذ الممولين هانو كانوا ومن المنتظر أنه المقاطع كلها اللي باقية المدة ديالتها ماتعداش ثلاثة السنوات ديال الإنجاز، هذا هو الأجال، فعلا الممولين لهم شروطهم وحنا ماعندنا إلا كنمشيو معهم في نفس الوثيرة اللي كيمشيو فيها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

. شكرا للسيد الوزير، وننتقل الى السؤال الموالي المتعلق بالطرق السيارة، سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السيدين بلحاج الدرمومي والسي امحمد الشافعي،الكلمة للسي المستشار المحترم السي الدرمومي، بلحاج تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السادة المستشارون،

الدور المهم الذي تلعبه الطرق السيارة في تنمية الاقتصاد محاربة الحوادث وفي التنمية بكيفية عامة، ولكن من جهة والتأخر من جهة أخرى اللي حصل في البلاد ديالنا مع الأسف الشديد دفعونا باش نحطو هاذ السؤال هذا للسيد وزير التجهيز، وكذلك في

الظروف اللي السيد وزير التجهيز قام بالكثير من المبادرات الجديدة في الكيفية ديال التعامل مع التجهيز وغير كثيرا من العوامل ومن آلات وأداة العمل في الميدان ديالو تنهنيوه عليه، وتنهنيوه في هاذ المناسبة الكيفية اللي تيعمل بها وبالرنتاج اللي تيحصل عليه دفعونا باش نحطو كيف ما قلت هاذ السؤال ودفعونا كذلك حيث أننا في الأغلبية باش نوجهو الحكومة باش تراجع الكيفية ديال بناء هاذ الطرق ولاسيما في هاذ البلاد العزيزة.

المحاور اللي تنعرفوها ضغطت عليها السير تنعرفوها الدار البيضاء، طنجة، الدار البيضاء-مراكش- أكادير، الدار البيضاء- خريبكة- بني ملال، الناضور-وجدة، إنما الكيفية اللي تتبان لنا الآن تتبنى الطرق تتطلب بحال أوربا تتطلب بزاف المصاريف وبزاف الدراسات وبزاف ديال التأهلات. ولهذا تنظنو في هاذ الوقت هذا اللي حنا محتاجين محاربة الأحداث وتنمية الإقتصاد والتواصل والمواصلات، تنظن يمكن لنا نتفادى كثير من الأشياء الكلاسيكية اللي تتكون في طريق سيار من القناطر كثيرة ومن مسالك كثيرة، تنطلبو مثلا تكون جوج ديال الطرق اللي غادي نربحو فيها الوقت وغادي نتفادى بها كثير من الأحداث وكذلك غادي تخلينا باش نزورو هانوك القريات الصغيرة ومانقيسو شاي التنمية ديالهم، مثلا تنعرفوا بزاف ديال الطرق السيار قتلت كثير من القريات الصغيرة إقتصاديا وإجتماعيا وكذلك في ميدان المواصلات والإتصالات، ولهذا تنطلبو واش السيد الوزير والحكومة عندهاشي منظور جديد في هاذ الميدان هذا ولا تهيأت الدراسات دو ولا آش من منظور عندها؟ لهذا السيد الوزير تنتظرو الجواب ديالكم وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز.

السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله واللي كما توصلت به مكتوب، وكما طرحه أعتقد يطرح إشكاليتين، الإشكالية الأولى أنها الطرق السيارة حسب المعايير الدولية وكما هي تبنى الآن في بلادنا والحمد لله حسب هاته المعايير تعزل بعض المناطق وبعض القرى وبعض الدواوير، ففعلا هذا طريق سيار كما إسمو كيدل عليه، بالنسبة للقرى الصغيرة والمداشير فعلا هاذ الطريق هذا بعد كيمر بها كيكون عازل رغم أن التقنيات اللي هي موجودة والمواصفات اللي كتدار كتحاول تتدارك هاذ الإشكالية وتتمكن المجاورين لهاذ المخطط هذا باش تنقلو من جانب إلى جانب آخر، هذا فعلا التساءل الأول اللي طرحو السيد المستشار المحترم والوزارة جاهدة الآن في المحاور كلها اللي عندنا اللي هي جاهزة وكتستغل المحور إذ من الرباط مثلا ما يسمى بالطريق السيار ديال الشمال، حتى أزيلال ثم حتى طنجة اللي غادي تنطلق فيه الأشغال في الأيام المقبلة، الوزارة عملت على تدارك هاذ السلبيات وهاذ الواقع الي كيفرضو الطريق السيار كذلك بالنسبة لجميع المحاور الأخرى.

كيبقى فيما يخص يعني أظن أنه السيد المستشار المحترم طرح إشكالية ثانية واش مايمكنشاي هاذ الطرق السيارة اللي هي مكلفة نتجاوزوها، ونلجأ الى نوك الطرق السريعة أي ما يسمى **Les voies express**، هاذ الطرق هاذي بطبيعة الحال أقل كلفة بكثير، إلا أنه حنا جميع الدراسات كاينة في وزارة التجهيز، وهذا يعني سؤال كلاسيكي في مديرية الطرق اللي تعالج منذ سنين واش الإختيار نختارو **les voies express** أو نختارو الطرق السيارة، وفعلا كانت المحاور الآن اللي هي تبنات فيها طرق سيارة ماكانش بديل من غير الطرق السيارة بحيث أنه حتى الطرق السيارة اللي تبنات في بعض المقاطع الآن الطريق السيار ديال الرباط الدار البيضاء، راه أصبح يعني **saturé**، كيخص نلتجئ لشي حل آخر ديال أنه حسبلاك لو كان في هاذ المنطقة هاذي كيف ماكيقولوا درنا طريق سريع.

ففعلا الحل ديال الطرق السريعة من حيث الدراسات ومن حيث وقت الإنجاز ديالها ومن حيث آ السي الدرمومي التكلفة ديالتها مهمة جدة وسريعة كيف ما إسمها يدل عليها في الإنجاز ديالها ولكن هي غير مجدية وغير مفيدة في المناطق ولاسيما حنا كلنا كنعرفو والحمد

لله كيف حركة المرور في بلادنا كيف بدات تتكاثف وغاد تتكاثف وجميع المؤشرات على أنه الحضيرة ديال السيارات في السنين المقبلة غادي تكون وغادي ترتفع بواحد الطريقة يعني جد سريعة، هذا كذلك إختيار، حنا لجانا لو في واحد العدد ديال المحاور الآن الطريق الآن اللي عندنا من تمارة حتى لسلا الجديدة حتى لدار السكة هذا طريق سريع، ماشي طريق... الطريق من دار السكة حتى لعلال البحراوي هذا طريق سريع، واحد العدد ديال الطرق الطريق السريع اللي كان الآن حولناه autoroute ما بين طريق الجديدة حتى لمطار محمد الخامس هذا طريق جديد سريع، حنا اللي رجعناه الآن عندو مواصفات ديال الطرق السيارة.

ولكن كنلاحظو في هاذ المحاور وكلهم تيكون فيهم اكتظاظ، تيتبنى هاذ الطريق السريع واحد المدة ديال سنة أو سنتين ومن بعد كيصبح الإكتظاظ وماكنحلوش المشكل، فهاذ العملية ديال، والسؤال وجيه، العملية ديال الطرق السريعة ربما غادي تصلح مرحليا وفي واحد المدة ديال الزمن محدودة في بعض المناطق، ولكن يجب من بعد المرور الى الطريق السيار بما من معنى للكلمة، وطريق بعدة ممرات بحال مثلا الطريق ديال الرباط- الدار البيضاء- المصممين بعد صمموه كاين فيه الممر الثالث والآن الممر الثالث هو جاهز من حيث الدراسة باش مانعاودو شاي نديروا الخدمة جوج مرات كيف ماكيقولو وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، أكيد أن الأهداف ديال الطريق السيار ماشي هي الأهداف ديال الطرق السريعة. إذن نمر إذا سمحتم الى السؤال الرابع والأخير في قطاع التجهيز، قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة السي حميد المودن، السي سعيد العروي والسي الصوالحي بوزكري حول إنجاز الطرق المبرمجة. السيد حميد المودن لكم الكلمة.

المستشار السيد حميد المودن:

السادة المستشارين،

على كل... السؤال كان توضع هاذي واحد السنة تقريبا، لما كانت بعض الطرق في الأقاليم الشمالية، وبالأخص في إقليم شفشاون متوقف العمل بها، ولكن كيبقى في جميع الحالات السؤال عندو مغزى ديالو، ألا وهو أن الوزارة ديالكم كتكلف العناء الكثير والمهندسين ديالها كيتكلفوا وكيستغرقوا في وضع دراسة، هاذ الدراسة اللي كتشمل الطرق القروية بالخصوص واللي كتعد طرق ثانوية وثلاثية واللي كتربط ما بين الجماعات والمواطنين، مابين المواطنين والأسواق المهمة، ما بين الجماعات في ما بينها، وكتعطي الوزارة الانطلاقة ديال العمل في هاذ الطرق، وكيحضروا المواطنين بجانب السلطات وكيصفقوا وكتوضع السبورة فيها المدة ديال الإنجاز وفيها الثمن ديال الإنجاز وفيها كل المواصفات التقنية.

غير أننا السيد الوزير غالبا ما نفاجأ كمواطنين أن هذا المشروع اللي كيكون المدة ديالو 6 أشهر، كيستغرق 3 سنين. لاشك السيد الوزير أن هاذي مسائل تقنية، ربما أنتم أدرى بها، ولكن كيبقى وحنا كمواطنين كنتساءلو، لماذا يقع هذا التعطيل؟ هل هو من عدم المراقبة؟ هل هو من المقاولة؟ هل هو لشيء آخر لا نعرفه؟ نريد أن نطلع عليه، كما أننا نريد أن نضع حدا لهاته الخروقات اللي في الحقيقة المواطن ملي كيسمع 6 أشهر، خصو 6 أشهر يمشي، على الأقل 7 أشهر، 8 أشهر، عام ولكن 3 سنين وبالأخص كنضرب لكم واحد المثال السيد الوزير اللي هو الطريق اللي كتربط ما بين الكروشي تمر الطريق الوطنية رقم 2 والسبت ديال تاموروت واللي المسافة ديالها ماكتعداش تسعة الكيلومتر، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المودن السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم على سؤاله الوجيه، فيما يخص يعني الأشغال عندما تعطى لها الإنطلاقة وتحدد المدة ديال الإنجاز ديالها، ففي وزارة التجهيز لنا عادة فيما بيننا أن هاذ المشاريع هاذي لا نسمح أبدا ولا أي مسؤول يسمح أنه مشروع تعطى الإنطلاقة ديالو وكتبدا به الأشغال كيتوقف، إلا أنه لنكن واقعيين في كل سنة عندما تتكون في المملكة كلها والحمد لله مايزيد على 160 عملية غير في مجال الطرق، لابد من هاذ 160 يكون واحد جوج العمليات أو ثلاثة تيوقع فيهم واحد التعثر، إما لمشاكل تقنية إما الخدمة كتدار وكيكون ذاك التصميم وذاك النوع ديال الطريقة ديال الأشغال كيوقع فيها وكيتطلب من المقاولة تعاود الأشغال، إما كتكون المقاولة واش كتعاني الإفلاس، إما لعدة بعض الإعتبارات.

ففعلا فيما يخص هاذ المشروع ديال الطريق الإقليمية 4113 هو الأمر بالخدمة، حنا زعما بكل شفافية جميع المعطيات الأمر بالخدمة تعطى يوم 99-5-20، كانت فعلا مشاكل ديال التساقطات المطرية ومشاكل تقنية في المنطقة، توجهت للشركة 6 أوامر بالخدمة، توجه لها إنذار، كما أن مشروع ديال فسخ الصفقة هو موجود الآن في الإدارة، وتعطى هاذي شركة اللي هي فالسة، اللي هي الآن في طريق الإفلاس نظرا للمشاكل ديالها الداخلية وتعطاها آخر أجل هو مدة ديال شهرين لإتمام الأشغال المتبقية اللي هي الآن بقت فيها واحد 20٪ على أساس أنه من بعد القانون ديال ترتيب المقاولات وتصنيف المقاولات يسمح للإدارة باش أنها ترجعها في التصنيف هي مقاولة في الدرجة الثالثة وغاد تمنع عليها بالطريقةاللي كتعرفوها السيد الرئيس أنها ماتبقاش تشارك في واحد العدد خاص بالأوراش في انتظار أنها تسوي الوضعية ديالتها وإعادة ترتيب البيت ديالها الداخلي.

ولكن فعلا هاذ المشروع من بعض المشاريع الأخرى اللي هي وقع فيها تعثر، ونستسمح السادة المنتخبين والسكان ديال هاذ المنطقة لأنه هذا كان يعني فوق الطاقة، بحيث هاذ المدة هاذ المشروع هذا دام ما يزيد على سنة ونصف، وماكانش خصو يدوم هاذ المدة هاذي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

كيف ماكيقولوا القفل باس، السي الصوالحي بوزكري، السيد المستشار لكم التعقيب.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الجواب ديال السيد الوزير نتفهمه غير أن هاذ التصنيفات اللي تيعطيو للشركات باش مانطيحوش في هاذ الحالات خصها تكون تصنيفات يعني أكثر جدية باش مانبقاوشاي نوقعو في هاذ الحالات اللي فعلا عندها إنعكاس سلبي لدى الرأي العام.

السيد الوزير،

بغينا غير نتمو التساؤل ديالنا وفي نفس الوقت الجواب ديالكم أنه الكثير من الطرق اللي تيتم الإنجاز ديالها سواء في هاذ الجهة أو الجهة الأخرى ماتتحلشاي المشكل ديال العزلة، يعني أن الطريق ماتيكونش عندها مفاتيح على الساكنة وعلى التكتلات السكانية اللي تيوجدوا واحد الصعوبة كثيرة باش يوصلوا لذيك الطريق اللي دازت بالقرب منهم واحد 4 الكيلومتر أولا 5، واش ماتتصوروش أن الدراسات ديالكم أن هاذ الطرق تكون فيها هاذ المفاتيح على الأسواق، على الجماعات، على التكتلات السكانية المحادية وتكون مدمجة فيها.

الملاحظة الأخيرة السيد الوزير هو أن الطرق جهوية، طرق إقليمية تحمل رقما واحدا من هاذ الجهة حتى الجهة الأخرى يتم إنجازها على أشطر، على مراحل وعلى سنوات كثيرة يعني واحد الفرق شاسع بين هاذ الإقليم الذي أنجز شطره وأتم شطره، والإقليم

الآخر الذي لم يبدأ بعد في إنجاز الشطر الذي يكمل نفس الطريق التي تحمل نفس الرقم، وأحيانا يصبح الشطر الذي تم إنجازه يتطلب صيانة في نفس الوقت أن الشطر المتمم لنفس الطريق لم يتم بعد، إذن تيتطرح مشكل ديال مانقولوشاي التنسيق ولكن تجميع الإعتمادات والتنسيق بين الأقاليم فيما يخص إنجاز الطرق الجهوية أو الإقليمية اللي هي عندها يعني رواج واحد وإحصائيات واحدة ونعطيكم مثال أنه مثلا في إقليم سطات على مستوى دائرة البروج عندنا مشكل كبير مع بني ملال صاوبوا الشطر ديالهم، مع عمالة بن سليمان صاوبوا الشطر ديالهم، مع عمالة خريبكة صاوبوا الشطر ديالهم وواش وقع لإقليم سطات اللي ماصاوبشي في هاذ الأشطر ديالو؟ تنشوفكم تتبتسمو، ولكن هذا راه واقع السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السيد الوزير لكم رد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السي بوزكري لأنه في التعقيب ديالو يعني كاين سؤال في قلب سؤال ويعني وضع الإستراتيجية كلها.

السيد رئيس الجلسة :

الجاذبية ديال المنطقة لابد أن تحضر.

السيد وزير التجهيز:

نعم، وأظن إيلا تذكرت مزيان 3 أسئلة: تصنيف المقاولات وهذا الآن كاين الشفافية التامة وكاين الفيدرالية ديال المقاولات كتشارك بل حتى القانون أنه الان زدنا غيرناه ماكانشاي بكري أنه يمكننا نرجعو الى الوراء déclasser، الآن كيعطينا القانون أننا يمكن لنا déclasser الشركات اللي كترتكب، هذا من طبيعة الحال مع مراعاة لأنه الشركات راه ماشي شركات ولاسيما كما عندنا في بلادنا راه ماكيخصناشاي نشوفوها كأنها... وكاين بعض الإخوان اللي من هنا هم مدراء ديال شركات أنها كلها كتربح الفلوس وكلها الهدف ديالها، فالشركات لازم من القطاع الوصي وبالأخص الشركات المغربية باش ياخذ بيدها ويدير جميع القنوات هذا تساؤل.

التساؤل الثاني فعلا أنا معه وهاذي إستراتيجية هي النظرة شمولية كاينة موجودة وعند التقنيين والحمد لله، وعند مديرية الطرق اللي عندها تاريخ طويل في هاذ المجال وفي الدراسات، ومن المديريات اللي هي في المنطقة عالميا معترف بالطريقة ديال العمل ديالها ومن طرف المؤسسات الدولية وغيرها وإلى غير ذلك يمكن لنا نتكلمو فهاذ الموضوع طويل، إنما أنا معك فاش كيتبنى محور طريقي إقليمي أو جهوي أو وطني أو غيرو كيبقاو السكان ولا سيما أن نمط العيش عندنا في البادية المغربية ونوع السكن عندنا في البادية المغربية متشتت، فلماذا ماتكونش أنه على الأقل يكون مسلك كيدي لكل دار ديال أي ساكن في البادية، هذا فعلا يعني الحلم الحد الأقصى اللي يمكن لنا نوصلو لو في التنمية الريفية، وفي التنمية القروية كيبقى أنه الآن الدولة كترتكز، وهذا علاش صنفت الشبكة طرق وطنية جهوية، رئيسية، إقليمية إلى غير ذلك باش يمكن تكون واحد الخريطة متماسكة، وكيبقى أنه لازم من تدخل الجماعات، من تدخلات السكان، من تدخل الجمعيات، في الجنوب مثال أنه الجمعيات كيشاركوا في العملية ديال فك العزلة عن المناطق ولاسيما المناطق اللي متجمعة فيها السكن، أنه إيلا مشينا للجنوب تنصيبو السكن، إيلا جينا للمناطق اللي هي مجاورة الرباط السكن متشتت، فهاذي يعني استراتجية يمكن لنا كذلك نتكلمو فيها.

فيما يخص المحاور، فعلا مديرية الطرق عندها إستراتيجية وكنجيو لطريق ماناخنوشاي طريق كبير وطني أو جهوي إيلا خذينا غير طريق إقليمي كنجيو كنصيبوه في إقليم تبنى من واحد الجهة لأن كاين واحد حركة الرواج، وكاين المواطنين والفلاحة ديال المنطقة وكذا عندهم كيمشيو، ومن الجهة الأخرى رغم أنه مصنف من الجهة الأخرى من الإقليم الحركة منعدمة فتعطى الأسبقية للمنطقة اللي فيها واحد، مع أنه المحاور فيما بينها والخريطة الطرقية يجب أن

تكون متواصلة في ما بينها باش يمكن لنا نوصلوا الفكرة اللي قلنا في ما قبل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته وإجابته على تساؤلات السادة المستشارين المحترمين وعبرهم المواطنين الذين يتابعون هاته الجلسة، ننتقل إذا سمحتم إلى قطاع التربية الوطنية ونعطي الكلمة لأحد السيدين المستشارين المحترمين، السي محمد العربي القباج أو السي محمد تيتنى العلوي، وأظن السيد القباج هو الذي سيأخذ الكلمة والذي تقدم بسؤال حول تسوية وضعية حراس الخارجية المجازين، السي القباج لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد العربي القباج :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هذا السؤال السيد الوزير، ماشي المرة الأولى اللي كيتطرح، ومأعتقد المرة الأخيرة اللي غادي يتطرح لأنه سبق هاذ السؤال تطرح 16 مرة، واللي كيهم واحد الفئة عريضة من أطر وزارة التربية الوطنية ألا وهم حراس الخارجية، بطبيعة الحال كيقوموا بواحد الدور إداري ودور تربوي وبطبيعة الحال تيقوموا بواحد الدور لا بداخل المؤسسات ولا داخل الإدارات ديال الوزارة، وهاذ الفئة كما تعلمون حرمت من الإستجابة للمطالب ديالها لافي التصريح ديال غشت ولا في التصريح ديال 19 محرم، حيث أنه في الوقت واحد مجموعة الفئات من الموظفين تسوات وضعيتهم، هاذ الفئة بقت محرومة رغم العديد من المراسلات والعديد من التدخلات سواء على صعيد البرلمان أو على صعيد مجلس المستشارين أو على صعيد واحد المجموعة ديال المركزيات النقابية، هاذ الفئة بطبيعة الحال، اللي مرتبة في السلم العاشر منذ سنة 86، واللي القدر ماسمح لهاش باش حتى هي تترقى إلى سلالم عليا.

وهاذ كذلك وجهت رسالة الى السيد الوزير الأول كيلتمسوا بواسطتها باش الحكومة تشوف فى هاذ الوضع ديالهم باش ماتيبقاوش محرومين من الإستفاذة من الترقية الداخلية كباقي زملائهم لا سواء على صعيد وزارة التربية الوطنية، ولا سواء على بعض الوزارات الأخرى، وهاذ المشكل هو أنه سبق للوزارة باش قامت بواحد الدراسة على صعيد المديريات المختصة، دراسة تقنية اللي بطبيعة الحال وصلت الى واحد الدرجة جد متقدمة، ولكن هاذ الدراسة تقبرت وكنجهلو السبب علاش تقبرت هاذ الدراسة خصوصا أن هاذ الناس كيطلبوا تعديل المقتضيات ديال المادتين 79والمادة 80 من مرسوم 4 أكتوبر 85، والسؤال السيد الوزير هو أن هذه الفئة، هذه المعطيات هي التي دفعتنا إلى مساءلتكم السيد الوزير، عن الموعد الذي ستضعون فيه حدا فاصلا لأشواط الإنتظار وذلك بإحالة ماتم إنجازه من تعديل المادتين المذكورتين أعلاه على الوظيفة العمومية، وخاصة وأن أحقية هذه الشريحة في الترقية ترجع الى سنة 86، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد عبد الله ساعف وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

كنشكر السي القباج والسي العلوي على هذا السؤال اللي مرة أخرى فعلا السؤال طرح عدة مرات، مرة أخرى كيعطي فرصة لتطمين فئة ديال ناس التعليم، حراس الخارجية المجازين اللي مرتبين في السلم 10، ما يمكن لهمش بحكم المرسوم ديال 4 أكتوبر 85، مايمكن لهمش يترقوا إلى السلم 11 لأن المرسوم واضح في هاذ الباب، والأمر لا يقتصر فقط على هاذ الفئة، بل كذلك يشمل المعلمين والمحضرين، التعديل ديال المادة 79 والمادة 80 غير كافي، تعديل جزئي غير كافي لأنه أولا كل ما يتعلق بالحراسة العامة خصو يتراجع وكاينة مجموعة المواد، إذن كاين عكس أي تعديل جزئي كينعكس على واحد المجموعة ديال المواد وثانيا كيهم كذلك هاذ الفئات ديال المعلمين وديال المحضرين. أشناهو الحل؟ هو اللي

مشينا فيه كيظهر لي مع الشركاء الإجتماعيين واللي هو مراجعة شاملة للمرسوم ديال 4 أكتوبر 85، اللي هو بمثابة النظام الأساسي ديال موظفي التعليم، فهاذ المراجعة تقدمت ونحن بصدد اللمسات الأخيرة النهائية بمشاركة النقابات، وكيظهر لي من بعد هاذ المراجعة هاذ السؤال يمكن مايبقاش يتطرح.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسي القباج، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد العربي القباج :

شكرا السيد الوزير،

أعتقد مع الأسف أن خيبة الأمل ديال هاذ الشريحة ديال الأسرة التعليمية، خصوصا في الجواب ديال السؤال 15، كان واحد الإعتراف صريح بالحيف المسلط على هذه الفئة وهاذ الهيئة نأكد لكم السيد الوزير أنه ما يمكنش تحسن وضعيتها إلا بتعديل المادتين 79و80، وأن هذا التعديل كيف ماشرت في السابق لأن سبق للوزارة عرضت واحد المشروع على المديريات وهاذ المشروع قطع أعتقد واحد الأشواط جد مهمة وأن ربما راه جاهز، ولكن آش كيطلب هاذ المشروع؟ كيطلب واحد الرغبة سياسية من طرف السيد الوزير، لأنه الرغبة التقنية تمت، الآن خص الرغبة السياسية، هل الوزارة تريد لهاذ الناس باش ياخذوا حقهم كبعض الناس الآخرين؟ لأن كيف كتعرفوا السيد الوزير أنه هناك فئات أخرى اللي تراجعت وضعيتها بحال مثلا المشكل ديال أساتذة السلك الأول، هناك فئات اللي في بعض الإدارات الأخرى اللي تراجعت وضعيتهم والآن كتقولوا لنا أن غادي ينتظروا هاذ الناس الى إصدار المشروع ديال مراجعة القانون الأساسي.

أعتقد السيد الوزير أن هاذي دابا أكثر من 3 سنوات، وهاذ المراجعة هاذ الأسطورة كنسمعوها أنه هاذ الناس خص ينتظروا هاذ القانون الأساسي، طبعا هاذ الناس مهضوم حقهم إيلا كان القانون الأساسي يجي بمكتسبات جديدة، ولكن كنطالبو على الأقل يتعطاهم حقهم في الإستفادة من الترقية الداخلية، مايبقاوش مجمدين، مايبقاوش مكبوتين، مايبقاوش ميتين في السلم 10، تيلتمسوا كباقي الأطر الأخرى في العديد من الوزارات حتى بالنسبة مثلا نعطيك مثال الإعلاميين والمهندسين وأطر أخرى اللي تم استدراك الأخطاء اللي بطبيعة الحال وقعت في حق هاذ الموظفين وأكثر من هذا كيف ماأكدت لكم وقع حيف في حقهم في التصريح ديال غشت وفي تصريح 19 محرم.

لهذا أنهي إلى علم السيد الوزير أن أطر هذه الهيئة غير مستعدة للانتظار، لهذا راه مابقاتش مستعمدة لانتظار اللي يمكن يطول عاود ثاني أربع سنين أو خمس سنين أخرى لأن ماكينش ضمانة أن هاذ المرسوم، غادي طبعا دازت أكثر من 3 سنين وماكاينش واحد الضمانة أن هاذ المرسوم غادي يبوز من دابا شهر أو شهرين، هاذ الموعد احتمال أنه بطبيعة الحال أنه من هنا دابا 4 سنين وهاذ الناس مابقاوش مستعدين باش ينتظروا أكثر من أجل واحد الحق مكتسب.

ولهذا كيلتمسوا باش الوزارة تنظر في وضعيتهم خارج النظام الأساسي الجديد اللي طال واللي ربما غادي يطول أكثر، ولهذا باقين متشبتين وغادي يبقاو متشبتين بإعطاء الحق لهؤلاء الأطر اللي كيقوموا بواحد الدور جد مهم اللي كيسدوا واحد الفراغ كبير في المؤسسات التعليمية من أجل تطبيق البرامج ديال الوزارة، لا يعقل أن الناس كينتجوا وكيعطيو والحقوق ديالهم مهضومة، فلهذا السيد الوزير كنلتمسو منكم باش تفكروا لهاذ الناس يستافدوا خارج ذاك القانون اللي كيتوجد، واحنا كنتظرو أن القانون يجيب مسائل أخرى جديدة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد القباج شكرا، هناك رد السيد الوزير؟ لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية :

الإرادة السياسية ماشي هي المراجعة التقنية ديال مادة أولا جوج، بل هي اللي غادين فيها اللي هي المراجعة الشاملة ديال المرسوم مع كل النقابات بطبيعة الحال حنا كنتحاورو ونشتغل في

هذا المرسوم مع النقابات، إذن المسألة ديال الإرادة السياسية مامطروحاش، ونحن في المرحلة الأخيرة، كيبقى في المرسوم اللي حنا كنهيؤوه الآن في إطار الحوار الإجتماعي هاذ المرسوم هذا كذلك كيغطي وكيأطر المرحلة الانتقالية، وما يمكناش نشتغلو خارج القوانين، خاصة ونحن في إطار المؤسسات فأعمالنا كلها مضبوطة بنصوص، وطبعا ما نحن بصدد تهييئه كذلك كيسوي المرحلة السابقة، هذا هو، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته وننتقل إلى قطاع الثقافة والإتصال بسؤال حول تغييب الأمازيغية من البرامج التلفزية، سؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة، محمد صالح قميزة، الحاج زهير حسن، السي عبد الله أبو زيد، محمد المنصوري والسي حسن أو تغليست، الكلمة للسي محمد المنصوري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين،

السيد وزير الاتصال تتعرفوا أكثر من أي واحد أن المغاربة جلهم أمازيغيين ولهم ثقافة ولهم حضارة اللي هي هاذي طالت سنين والقرون والمغرب كجميع الدول اللي فيها الأمازيغية تعيش أزمة، أزمة أعتبرها أزمة تواصل بالثقافة، تواصل فيما يرجع للأخبار والنشاطات للأحزاب السياسية ديال الحكومة، بحيث أنني شخصيا- السيد الوزير- أنتمي إلى منطقة أغلبيتها تتكلم الأمازيغية، فلما أناقشهم فيما يجري بالبلاد فهم بعيدون كل البعد لا يعلمون شيئا، لماذا؟ لسبب بسيط أن نشرة الأخبار في التلفزة، وسأرجع الى المسموعة جد قصيرة وتقتصر على مواد بسيطة وبعض الأحيان جهوية ولذا السيد الوزير حتى لا أطيل عليكم هل الحكومة تفكر في توسيع الوقت المخصص للثقافة وللغة وللتواصل مع هذه الفئة العريضة الموجودة في البلاد، علما السيد الوزير على أنه في العصر الذي نعيشه وهو عصر التواصل مع العولمة كيف يكون التواصل ونحن نهمش فئة كبيرة من المواطنين؟ وشكرا السيد الوزير مسبقا على جوابكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار ،

الكلمة للسيد وزير الثقافة والإتصال، تفضلوا.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة والاتصال :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم،

هذا سؤال بطبيعة الحال في غاية الأهمية ويطرح مسألة تتعلق بالمجال الإعلامي ولكن كذلك تتعلق بالمجال الثقافي، لكن يجب أن نفصل بين مستويين، هناك مستوى النشرات الموجهة بالأمازيغية، هي الآن ثلاث لهجات تقدم بها نشرات إخبارية أساسية أنا أتفق مع السيد المستشار المحترم أن هذه النشرات يجب أن تطور، وبالفعل هناك اليوم مجهود لتأطير تحرير هذه النشرات وتقديمها من أجل أن تكون في مستوى ماينتظر منها وأن تبلغ كل الأشياء الضرورية التي يجب أن يتم بشأنها التواصل بين المجتمع السياسي وبين باقي أطرف المجتمع، ونتمنى أن توفق التلفزة وخصوصا القناة الأولى التي لها صبغة عمومية ولها إلتزام بتقديم خدمة عمومية، نتمنى أن تنجح في تطوير هذه النشرات ونحن معها سنواكب هذا العمل وهذ الجهد.

لكن هناك مسألة ثانية تتعلق بالمستوى الثقافي وهنا يجب أن ننتبه إلى أن عددا كبيرا من المواد الثقافية الأمازيغية تجد مكانها في التلفزيون، بطبيعة الحال نحن لا نضطر إلى تسميتها بالأمازيغية، كما لا نضطر إلى تسمية مكونات أخرى من ثقافتنا المقدمة في التلفزيون بالعربية، عندما نقدم إستطلاعات ووثائق ومنتوجات إبداعية أمازيغية فإنها نقدمها كعنصر مكون من مكونات الثقافة المغربية وهي تحتل في مساحات البث مساحة هامة وجيدة، كل هذا

لا يعفينا من التفكيرفي التطوير وفي المزيد من الإهتمام بالتفاصيل، وأنتم بدون شك تتفقون السيد المستشار المحترم على أن المجهود الذي بذل في السنوات الأخيرة فيما يخص تقديم المواد الثقافية المتعلقة بثقافتنا الأمازيغية هو مجهود هام ويستحق التشجيع ويستحق التطوير، وأملنا أكبر من ذلك هو أنه عندما يسمح التطور ديال إعادة هيكلة القطاع السمعي البصري،عندما يسمح بتنويع البث، آنذاك يمكن حتى التفكير في قنوات مختصة موجهة في هذا الإطار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسي المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الوزير، على جوابكم وقلت في الأول على أنكم أكثر من غيركم متفهمين الوضعية، أكثر من ذلك تتحسوها أكثر من أي كان، اللي بغيت نقول السيد الوزير على أنه ماكانش تقصير بالتعريف بالأمازيغية، قلت أن اللهجة اللغة اللي هي خصها تعطاها أكثر، حنا محتاجين على أننا المسرحية تكون باللغة نتاعتنا بالأمازيغية، محتاجين على أنه برامج الإستطلاعات والمسائل الثقافية تكون باللغة، حتى يكونوا الناس يمكن لهم يتبعوها ويمكن لهم يفهموها لأنه لحد هذه الساعة- السيد الوزير الوثيقة المخصص للغة الأمازيغية في التلفزة ضئيلة وضئيلة جدا وراه جاءت على اللسان ديالكم وقلتوها، وتنشكر كم على التفكير ديالكم اللي هو تتفكروا باش تخلقوا قناة أخرى باللغات الأمازيغية وفي ذاك الإنتظار تنطلبو منكم السيد الوزير علي أنكم تبدلوا مجهود وأنكم تشوفو باش تدوزوا مسرحيات ووثائق ثقافية باللغة الأمازيغية ديالت البلاد، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

ننتقل إلى السؤال الموجه من طرف المستشار المحترم السي المفضل بنعلوش المتعلق بفتح مدة جديدة للبث في ملفات المقاومين، أخبر المجلس بأن السيد وزير الثقافة والإتصال هو الذي يتكفل بالرد على سؤال السيد المستشار المحترم، السي المفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد المفضل بنعلوش:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

خدمة لهذه الفئة التي لا يمكن أن يتنكر لتضحياتها وبطولتها إلا جاحد ، وهذا السؤال في الأصل موجه إلى السيد الوزير الأول، أقدمتم السيد الوزير سنة 1998 على فتح مدة ثلاثة أشهر أمام المندوبية السامية للمقاومين وأعطاء جيش التحرير من أجل دراسة وتمحيص طلبات البحث التي تربو على 16 ألف، والآن وصلت إلى 20 ألف، إلا أنه لصعوبة عملّ التدقيق ولقلة الموارد البشرية ولقصر المدة التي لم يتم إلا إنهاء 4 آلاف ملف أي أقل من الربع، لذا وحتى لا تضيع حقوق هؤلاء أو ذويهم أسائلكم السيد الوزير أن تطلعوا الرأي العام الوطني عموما وأسرة المقاومة خصوصا على الإجراءات التي ستتخذونها من أجل دراسة ما تبقى من الملفات المعروضة وهي كما قلت تربو على 12 ألف وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الثقافة والإتصال.

السيد وزير الثقافة والإتصال :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

وجوابا على سؤاله أولا أريد أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية للمقاومة ولجنة إستئناف قرارات اللجنة الوطنية، قد قامت بدراسة ما يفوق 80 ألف ملف، خولت بعد ذلك صفة مقاوم لفائدة 29 ألف و405

منها. وتمشيا مع التصريح الحكومي أحدثت لجنة بحضيرة المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أو كلت إليها مهمة القيام بقراءة ثالثة للملفات المقترحة للرفض من طرف لجنة استئناف قرارات اللجنة الوطنية للمقاومة على ضوء ما يتقدم به أصحابها من وثائق وحجج جديدة تتبث مشاركتهم في أعمال المقاومة وجيش التحرير.

وقد انكبت هذه اللجنة منذ مارس 98 إلى متم شهر ماي 99 على البث في شأن 4182 ملفا حظي بالقبول منها 606 ملفا، تسلم أصحابها بطاقات مقاوم، وهي الصفة التي تؤهلهم للحصول على المنافع والإمتيازات المخولة لأسرة المقاومة، بطبيعة الحال أوقفت هذه اللجنة أشغالها في متم شهر ماي وستستأنفها حال ما تسمح الإمكانيات المالية والظروف المالية بذلك، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، السي المفضل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد المفضل بنعلوش :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة يعني العبارة الأخيرة التي وردت على لسان السيد الوزير هي التي دفعتني لكي أعقب، فهاذ الناس هانو من 50 عام ملي تحل المشكل ومازال كنقول على أنه الظروف المادية وكذلك البشرية مازالت لم تسمح لكي تصفى جميع الملفات، فأعتقد أن ليس بهذا الشكل يعني يحل أمر من هذه الأمور بالنسبة للوطن ديالنا، فالغرض من هذا السؤال اللي تطرح ليس كذلك في هذا المجلس فقط ولكن في مجلس النواب هوأن يوضع حد نهائي لهاذ المشكل ديال هذه الفئة، واش غادي نوصلو 100 عام وحنا كنتكلمو على المقاومة؟ ينبغي أن يوضع حد نهائي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والإتصال :

الرد ليس هو فقط جوابا على الملاحظة الأخيرة، بطبيعة الحال كلنا نتمنى أن ينتهي هذا الملف وبصفة نهائية، لكن تلاحظون معي السيد المستشار المحترم أن هناك الآن معالجة إستثنائية فمازلنا أيضا بعد مرور أكثر من 50 سنة محتاجين لقراءة ثالثة ومحتاجين لنبحث في حجج جديدة ووثائق جديدة لأن الأمر يتعلق بضرورة الإنصاف والحفاظ على كرامة ناس قاموا بعمل جبار لصالح وطنهم، ولا يمكن ولو بعض المرات تيسهل أحيانا الأخطاء الإدارية في ملفات أخرى ولكن هاذ الملف هذا لا يقبل الأخطاء، ويضطرنا أحيانا إلى المراجعة والمراجعة الثانية والقراءة الثالثة فيما يخص هذا الموضوع بالذات. الظروف المالية هي ماشي الظروف العامة هي المقصود بذلك هي الظروف المرتبطة بالميزانية حسب كل سنة، إذا كان هناك اليوم ملفات جاهزة فمن الظروري أن نفكر في الإجراءات المالية المصاحبة لها في القانون المالي لنحل هذا المشكل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي موجه للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان حول علاقة المواطن بقضية حقوق الإنسان، هذا السؤال الذي قدم من طرف المستشارين المحترمين السي إبراهيم السالمي، الأستاذ السلامي السي عادل المعطي، السي سعيد التدلاوي، السي محمد بلحسن، السي أحمد الديبوني، السيد ميلود عفوت، السي كبور الماسي، السي مومن البشير، السي عبد القادر لبريكي والسي علي الخضراوي، الكلمة للحاج إبراهيم السالمي، تفضلوا.

المستشار السيد إبراهيم السالمي :

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

إخواني السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم التطورات التي عرفتها بلادنا في ميدان حقوق الإنسان وماواكب ذلك من آليات كإحداث المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان منذ سنة 1990 بأمر من صاحب الجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه وإحداث وزارة خاصة بقضايا حقوق الإنسان، كما أن هناك إجماع وطني لترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع من خلال توسيع قاعدة حقوق الإنسان ليصبح مفهوما متداولا بين كل الشرائح الإجتماعية.

فإذا كانت الحكومة تؤكد في خطابها على ضرورة ما تحقق من مكاسب في ميدان حقوق الإنسان، فإن هذا المبدأ لازال يحمل في عمقه غموضا يحتاج إلى المزيد من التفسيرات والمقاربات نظرا لأن هذا المبدأ طرح مجموعة من الإشكاليات يمكن إيعازها إلى غياب الدور التحسيسي الذي كان من الممكن أن يزيل كل لبس حول هذا الموضوع، لأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يؤكد على ضرورة تغيير عقلية الإدارة اتجاه المواطن بإعتبار أن المواطن يجهل المواقع التي يمكن من خلالها الدفاع عن حقوقه التي غالبا ماتهضم أو تداس.

وأمام هذه الإشكالية نطرح عليكم السيد الوزير السؤال التالي ماهو المشروع الذي أعدته الحكومة لتقريب مفهوم حقوق الإنسان لدى المواطنين بالحواضر والبوادي؟ وهل هناك تصور جديد للإرتقاء بثقافة حقوق الإنسان نحو تحديث العلاقة بين المواطن والإدارة بصفة عامة وفي شتى المجالات والقطاعات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان.

السيد محمد أوجار وزير حقوق الإنسان :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار والسادة المستشارين الذين شاركوا في هذا السؤال، فكما جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم، عرفت بلادنا تطورات مهمة في مجال حقوق الإنسان وكانت أهم الملفات في هاذ القطاع هي ملفات سياسية، ملفات ديال الإختفاء، ملفات ديال الإعتقال إلى آخر الملفات الكبرى، وإذا كنا نبتهج أن بلادنا بتوافق وطني واسع وبتوجيهات من صاحب الجلالة حفظه الله نجحت في معالجة كل هذه الملفات، تيبقى الورش الكبير هو كيف ننقل هذه الثقافة الجديدة؟ كيف ننقل هذه التطلعات الحقوقية إلى الحياة اليومية وإلى الفعل اليومي؟

فالحكومة اعتبرت أنه هذا الموضوع موضوع نو أولوية ومن العمليات الكبرى التي تندرج في هذا الموضوع ديال التحسيس وديال النهوض بثقافة حقوق الإنسان هناك عمليات كبرى، الأولى هي البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان وهذه مناسبة لكي أذكر بما سبق للسيد الوزير الأول أن ألتزم به هنا أمام مجلسكم الموقر إبتداء من الدخول المدرسي المقبل، سيصبح تدريس حقوق الإنسان إلزاميا وإجباريا في جميع المدارس والمؤسسات ديال التربية الوطنية على إمتداد التراب الوطني، في المدن وفي القرى باش يتلقوا الناشئة ديالنا ومغاربة الغد واحد التكوين في هاذ المادة مادة حقوق الإنسان اللي هي في النهاية مادة للتربية على حقوق الإنسان والتربية على الديمقراطية.

إذن هذا واحد الإنجاز مهم، وتم الإعداد له هذه السنوات بتكوين المفتشين وبتكوين الأساتذة، بإعداد المناهج الدراسية. هناك بالموازاة مع هذا البرنامج هناك برنامج يستهدف المنظمات الغير الحكومية، وفيه برامج تختلف بإختلاف المنظمات الغير الحكومية، سواء تعلق الموضوع بحقوق الإنسان بصفة عامة أو حقوق المرأة وحقوق الطفل تبعا لاختصاص هذه المنظمات الغير الحكومية، أيضا من العمليات الكبرى، ابتداء من السنة الماضية أنشأنا مركزا دوليا للتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة وهذا المركز يستهدف تكوين كل الموظفين اللي عندهم واحد العلاقة ديال السلطة، واحد العلاقة ديال النفوذ المادي على المواطنين، هاذ المؤسسة كتستهدف تكوين كل هاذ الموظفين وإعطائهم هاذ الدورات المتخصصة في هذا المجال سواء تعلق الموضوع بمديري السجون أو

تعلق الموضوع يعني بكل الأصناف الوظيفية اللي عندها واحد السلطة مباشرة على المواطن.

أيضا هناك تكوين مهم جدا هو الآن قيد الإعمال يستهدف إدماج وسائل الإعلام وتكوين المهنيين الإعلاميين لإعدادهم في مجال التعريف والتحسيس بقضايا حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالشق الثاني اللي هو ديال السؤال اللي هو تحديد العلاقة بين المواطن والإدارة يعني السياسة الحكومية بصفة عامة تستهدف تحقيق هاذ المفهوم الجديد للسلطة الذي بشر به صاحب الجلالة، وبالضبط في مجال تطوير العلاقات وتحديد العلاقات ستتقدم الحكومة كما أعلن الوزيرالسيد الأول أمامكم بمشروع قانون لإحداث مؤسسة جديدة هي مؤسسة الوسيط "le médiateur"، هذه مؤسسة متخصصة بالضبط في التدخل لمنع الخروقات والتجاوزات التي تقدم عليها السلطات الإدارية في علاقتها بالمواطنين ومن أجل التخفيف أيضا، تخفيف القضايا على المحاكم، فإذن هذا الجانب التحسيسي، السيد المستشار المحترم، جانب مهم وهو معركتنا جميعا والمعركة تشترك فيها الحكومة مع وسائل الإعلام مع النقابات مع الأحزاب، مع البرلمانات، مع كل مؤسسات المجتمع المدني لأنه كما تفضلتم فموضوع حقوق الإنسان من مواضيع التوافقات الكبرى في بلادنا، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للحاج إبراهيم السالمي في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابراهيم السالمي :

شكرا على هذا الرد القيم والشافي والمهم، ففي الحقيقة السيد الوزير لاأحد ينكر المجهودات القيمة التي قامت بها الوزارة منذ نشأتها في شتى المجالات وخصوصا في مجالات المعتقلين والسجون وما شابه ذلك وجاورهما، إلا أنه السيد الوزير كان الهدف من طرح هذا السؤال كذلك واحد الجانب آخر يتعلق بواحد الشريحة عريضة وكبيرة فى وطننا العزيز تتعلق بالمعاناة التي يعاني منها هذه الشريحة من المواطنين بعض التعسفات ومعاملات من بعض لاأقول رجال السلطة من بعض الناس المأمورين على بعض الأشغال وأعطي كمثال على ذلك مثلا مايعانيه أرباب سيارات النقل بالبوادي، بحيث هاذ الناس لا يخلون من الإستفزازات والإنتهاكات والإكراهات أينما حلوا وارتحلوا خصوصاأصحاب سيارات النقل من نوع "بيكوب"وخصوصا أيام الأسواق وإذا أرادوا الدخول إلى الحاضرة، فهاذ الناس كلما دخلوا للمدينة إلا وكتسمع غير وقف تما اجبد الوريقات طلع الأوراق، علاش؟ لأن ربما لأنه هاز واحد العجل في البيكوب ولا شوية ديال التبن ولا جاي يقضي أشغالو في المدينة.

هذا جانب ربما السيد الوزير كيدخل في كرامة المواطن ويدخل من هذا الباب في حقوق الإنسان، فهاذي كرامة الإنسان تضر، عندو جميع الأوراق وجميع الواجبات وجميع الأمور، لماذا وقف لهيه؟ علاش؟ لأنه داير رزة أوهاز بهيمة، هذا عيب وعار. كذلك السيد الوزير، ونحن على أبواب الصيف، الحمد لله واحد الشريعة عريضة ديال إخواننا المهاجرين في المهجر، ويقومون في هذه الفترة بزيارة أقاربهم ونويهم في المغرب الوطن الحبيب، فهاذ الناس يعانون الأمرين حتى هم كذلك أينما حلوا وارتحلوا من هذه التعسفات والتجاوزات رغم أنهم مروا من منطقة حدودية فيها جميع أشكال وأنواع الأمن من درك وديوانة وأمن إلى آخره، ورغم ذلك إذا أراد أحدهم أن يزور ولي الله الصالح مولاي بوعزة أو يمشي لمولاي يعقوب إلا ويقف عند يعني أشخاص آرا الوريقات، شكون أنت؟ فين غادي؟.

فهذا حيف في حق هاذ المواطنين، فهل هاذي هي معاملة الإستقبالات اللي كنرحبو بها بإخواننا؟ فهل هذا السيد الوزير لا يدخل في صميم حقوق الإنسان التي أنشئت من أجلها الوزارة؟ فالوزارة لم تنشأ فقط للمعتقلين ذوي الرأي أو غيرهم، فهي بصفة عامة كنظنو على حسب فهمي بأنها هذه هي كرامة المواطن تهدر أمام الملأ، فلماذا هذه التعسفات؟ ولماذا التجاوزات بدون مبرر؟ نحن مع المراقبة ولكن أثناء الحملات أولا الإنسان داز في الضو الأحمر

أو داز في stop، أما بدون سبب أو غير ذلك لأنه يحمل علامة خضراء أو صفراء لأن سيارتو من الخارج دوز لهاذ الجيه، هذا يعتبر تعسفا السيد الوزير، وعلى هذا الأساس كنتمناو ونطلبو من هاذ الوزارة الموقرة بأنها هي التي سوف تدفع الظلم والحيف عن هاذ الشريحة العريضة من المواطنين ربما بتدخلاتها لدى الجهات المسؤولة.

كما نود منكم السيد الوزير، ناهيك عن بعض كذلك المعاناة الأخرى إيلا اسمح لي السيد الرئيس، يعانيها المواطن العادي أي كذلك مع الإدارة في جهات إدارية من شهادة الولادة الى شهادة الوفاة، مرورا بالمستشفيات وهلم جرا كعدم الإستقبال واللامبالاة والإستخفاف أحيانا، فلهذا السيد الوزير نطالبكم إن أمكن يعني المزيد من التوعية عبر الوسائل المرئية والمسموعة لأن جل ربما هذا يكتب في الصحف ولكن أغلبية المواطنين لا يقرأون ولا يتصفحون الصحف، بل يسمعون إلى المذياع كما قال الأخ اللي سبقني أحد الزملاء باللغة الأمازيغية أو غيرها أو باللغة الدارجة حتى يفهم جميع المواطنين ماله وما عليه، وأن تبعث بالمناسبة توجه دوريات إلى الإدارات المسؤولة تحثهم على تطبيق القانون واحترام المواطنين والحد من هذه التجاوزات وهذه التعسفات التي تمس بكرامة المواطن، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

هل هناك رد للسيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير حقوق الإنسان:

أود أن أشكر السيد المستشار المحترم على هذه الملاحظات والتي لاشك أننا نتقاسمها جميعا، اللي أساسي هو أن المشروع السياسي لصاحب الجلالة ولكل المغاربة هو بناء دولة الحق والقانون، وهاذ البناء لن نبنيه بالمذكرات والقرارات، نبنيه بتعبئة عامة لكل أوساط الشعب المغربي، لأنه الآن هاذ الممارسات اللي تكلمت عليها واللي هي موجودة، اللي عملنا هو إدماج هذه الثقافة الجديدة في كل المدارس ديال التكوين اللي تتكون هاذ الأنواع الإدارية.. الأهمية ديال البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان هو إنتباهنا، إلا أنه مع تعميم التعليم إبتداء من 2002، لابد في أقصى بوادينا لأنه العلاقة بين الإدارة والمواطنين من أهم المشاريع اللي تيخصنا نتعبأ جميعا لإنجاحها، لأنه هذه العلاقات حقيقة لم ترتق بعد للأسف الشديد إلى مستوى مانطمح إليه جميعا أغلبية ومعارضة، حكومة ومؤسسة تشريعية، فهذا واحد الجهاد يومي يجب أن نشترك فيه جميعا للتنديد به ولإيقافه وأنه هاذ الشي ماغادي يبني إلا اليقظة، يقظة المنظمات الغير الحكومية، يقظة الأحزاب، يقظة المجتمع المدني الذي يجب أن ينتقض إنتصارا للكرامة، والتي لاشك أنها هي مبتغانا جميعا في الحكومة وفي المؤسسة التشريعية وفي مؤسسات حزبية، شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

آخر قطاع هو قطاع الشبيبة والرياضة، وصاحب السؤال السي ادريس بوجوالة تعذر عليه حضور هذه الجلسة وبالتالي يطلب تأجيل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة، وقد أخبر السيد الوزير المختص بذلك، بهذا نكون قد أتينا على نهاية إجتماعنا هذا، قبل رفع الجلسة أذكر السادة المستشارين بأن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ستعتقد مباشرة بعد رفع هاته الجلسة إجتماعها للتداول في مشروع قانون حول لجن تقصي الحقائق، شكرا لكم .

رفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى علاشة